ذهبيُّ العصر

في عيون علماء العصر

ويليه

وقفاتٌ

مع أعداء السُّنَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع

٢٠١٩/٣٥٣٠م

الترقيم الدولي: I.S.B.N 978-977-85207-3-6

دار الأمل

صناعةُ فكر ومنارةٌ وعي

Daralamal2014@gmail.com

الجـــــوال : 6 0100028216

ذهبيُّ العصر

في عيون علماء العصر

ويليه

وقفاتٌ

مع أعداء السُّنَّة

إعداد

محمد أحمد إسماعيل المقدم

دار الأمل
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على محمدٍ نبيِّه وعبده، وعلى آله وصحبه من بعده.

أما بعد:

فهذه شذرات، وخواطر عابرة تتعلق بالرد على بعض شُبه أعداء السنة من المستشرقين وأذنابهم من بني جلدتنا، جمعتُها من دفاعات أهل السنة والحديث في القديم والحديث عن سنة الصادق المصدوق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقدَّمت بين يديها كلمة موجزة عن ذهبيِّ العصر العلَّامة المحدِّث عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني صاحب «**الأنوار الكاشفة**» في الرد على عدوِّ السنة «محمود أبو رية»، ومَن سار على دربه من دعاة الفتنة.

أسأل الله أن ينفعَ بها، وأن يمنَّ علينا بالعافية واليقين.

والحمد لله رب العالمين

محمد أحمد إسماعيل المقدم

الإسكندرية في الأربعاء

١٠ من جمادى الأولى ١٤٤٠هـ

الموافق ١٦ من يناير ٢٠١٩م

ذهبيُّ العصر

في عيون علماء العصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ذهبيُّ العصر في عيون علماء العصر

اختصَّ الله تعالى في كل عصرٍ كوكبةً من أئمة العلم الهداة، وأسبغ عليهم جميل الذكر، ووهبهم قوة العلم والبصيرة، والقدرةَ على كشف الحقائق وحل المعضلات، ووضع لهم القَبول عند الخلق؛ ليحصلَ لهم كمال الانتفاع بعلومهم.

وإذا كنا نعد منهم في العصور الخالية الجمَّ الغفير، فقد صاروا في عصور الغربة المتأخرة أعزَّ من الكبريت الأحمر:

وقد كانوا إذا عُدُّوا قليلا ... فقد صاروا أعزَّ من القليلِ

وإن إحياء مآثرهم وآثارِهم فيه إحسانٌ إلى الأمة بانتفاعها بعلمهم، واقتدائها بعملهم، وفيه إحسان إلى هؤلاء الأئمة حين يجري عليهم أجرُ مَن انتفع بعلمهم، واستنَّ بسُنتهم، وحين تنطلق ألسنة الخلق التي هي أقلام الحق بالثناء عليهم، وتنعطف القلوب بالترحم عليهم والاستغفار لهم.

ومن هؤلاء الأعلام الأئمة الأفذاذ: العلَّامةُ المجتهد، المحقِّق المدقق، بقية السلف وقدوةُ الخلف، ذهبيُّ العصر عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّميُّ العُتْمي اليماني (١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ).

من شهادات العلماء والفضلاء في حق العلَّامة المعلِّمي[1]:

۞ وصفه والده (ت ١٣٦١) بأنه: «الولد الأجل، الأمجد العلَّامة، القاضي عبد الرحمن حرسه الله تعالى، ووفقه لرضاه».

(١) مختصرة من «المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني» للشيخ علي بن =

❁ وقال فيه الإمام محمد بن علي الإدريسي (ت ١٣٤١): «محبّنا الأجَل، العالم العامل الأمثل، وجيه الإسلام عبد الرحمن المعلمي».

❁ وقال الحسن بن علي الإدريسي: «محبّنا الفقيه العلامة، وجيه الإسلام عبد الرحمن... المعلمي».

❁ وقال ناظم دائرة المعارف السيد هاشم الندوي: «حضرة العلامة الجليل، والفهامة النبيل، مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني».

«الأستاذ الفاضل العلامة مولانا الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ولله دره، قد اجتهد في تصحيح الأسماء والأنساب والمشتبهات، واستوعب النظر في الاختلافات من حيث علمُ الرجال ونقد الروايات من جهة الجرح والتعديل».

❁ وقال الشيخ محمد بن عبد الرِّحيم المعلمي: «كوكب الأدباء، وتاج النجباء، مَن تَسنَّمَ قُنَن المعالي، وناطح بهمَّته كل عالي، سليل الأكارم، ... الآخذ بمجامع القلوب بلا مرا، الشيخ العلامة القاضي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي أدام الله معاليه، وخلد لياليه، وحفظ ذاته من كل سوء، وصرف عنه الشرور...».

❁ وقال الشيخ فضل الله الجيلاني (ت١٣٩٩): «جامع الفضائل والعلوم، مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني».

❁ وقال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (ت ١٤١٣): «حضرة العالم الخبير، الناقد البصير، العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي».

=محمد العمران (ص١١٤-١٢٠)، و«الشيخ عبد الرحمن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها» للشيخ منصور بن عبد العزيز السماري (ص١٠-١٣)، و«قصص ونوادر لأئمة الحديث المتقدمين» للدكتور علي الصياح (ص٨٣-٨٥).

وقال: «كان أوحد عصره في أسماء الرجال، وَسِيعَ المعرفة بالمخطوطات في ذلك الفن وما يناسبه».

۞ وقال العلامة المحدِّث أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧): «وقد كان حقق -يعني: التاريخ الكبير للبخاري- مصححُه العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي».

۞ وقال محدِّث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»:

«... تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، بيَّن فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجنِّيَ الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته، ... إلى غير ذلك من الأمور ...، مبرهنًا عليها من كلام الكوثري نفْسِه في هذا الكتاب العظيم، بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه، ولا خروج عن أدب المناظرة وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، برُوح علمية عالية، وصبرٍ على البحث والتحقيق كاد أن يبلغ الغاية، إن لم أقل قد بلغها، كل ذلك انتصارًا للحق، وقمعًا للباطل، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب، فرحم الله المؤلف، وجزاه عن المسلمين خيرًا».

وقال أيضًا في تعليقه على التنكيل عند ذكر المعلمي لدرجات توثيق ابن حبان: «هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وتمكُّنِه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، جزاه الله خيرًا».

وقال في مقدمة تحقيقه لـ«الأدب المفرد» تعليقًا على كلام الشيخ المعلمي في مقدمته على «فضل الله الصمد شرح الأدب المفرد» للجيلاني: «هذا كلام جيد متين

من رجل خبير بهذا العلم الشريف، يعرف قدر كتب السنة وفضْلَها، وتأثيرها في توحيد الأمة».

❁ وقال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩): «العلامة المعلمي (ت سنة ١٣٨٦ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ له جهود في خدمة السنة وعلومها كما في «التنكيل» و«طليعته»، وفي تحقيقاته الحافلة في كتب الرجال والأنساب والموضوعات، أبدى يَراعُه فيها براعةً ودررًا في أصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، في جهود انتشرت الاستفادة منها في كتب المعاصرين».

وقال: «ذهبي عصره[1] العلامة المحقق المعلمي عبد الرحمن بن يحيى». ثم قال في الحاشية: «تحقيقات هذا الحبر نقش في حجر، ينافس الكبار كالحافظ ابن حجر، فرحم الله الجميع، ويكفيه فخرًا كتابه التنكيل».

❁ وقال الدكتور علي الصياح في كتابه «قصص ونوادر لأئمة الحديث المتقدمين» معلقًا على عبارة الحافظ أحمد بن صالح: «معرفةُ الحديث بمنزلة معرفة الذهب -أو قال: الجوهر-، إنما يُبصره أهله»، ثم أشار إلى مسائلَ في علوم الحديث، والتصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، وعِلل الأحاديث وغيرها، ثم قال: والمُعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن خير مَن يُذكر كمثال لمن اتصف بهذه الصفة من المعاصرين؛ فكان -بحقٍّ- علَّامةً في الحديث وعلله، ومرجعًا في معرفة مناهج النقاد، ومَنْ تأمل كتبه -وخاصةً كتابَ «التنكيل»- عَجِبَ مِن دقة هذا الناقد وبراعته، وحسن توجيهه لأقوال وتطبيقات الأئمة المتقدمين، وهو في هذا يشبه الحافظ ابن رجب.

(١) هكذا لقَّبه العلَّامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقارنة له بالإمام الذهبي؛ بجامع تفننهما في علم الرجال والجرح والتعديل.

وقد لقيَ كلامُ المعلمي ومصنفاتُه قَبولًا عجيبًا في هذه السنوات الأخيرة بين طلاب العلم، وهذا من علامات إخلاص الرجل وصدقه -نحسبه كذلك، ولا نزكي على الله أحدًا-، وقد قال تلميذُه محمد بن أحمد المعلمي: «وكان لهذا الشيخ الجليل رسائلُ مخطوطة قيِّمةٌ في فنون مختلفة وضعها في مكتبة الحرم، وقد أشار على الشيخ بعضُ من كان يطلع على هذه المسائل بطبعها، فأجاب: إن كان الله يعلم أن فيها خيرًا فسيأتي الله بمن يطبعها، أما أنا فلا»[(١)].

❁ وقال العلامة محب الدين الخطيب (ت ١٣٨٩) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حضرة العالم المحقق الشيخ...».

❁ وقال شيخه محمد بن عبد القدير الصديقي (ت ١٣٨١): «الأخ الفاضل، والعالم العامل... وجدْتُه طاهر الأخلاق، طيب الأعراق، حسن الرواية، جيد الملَكة في العلوم الدينية، ثقة عدل، أهل للرواية بالشرط المعتبر عند أهل الحديث».

❁ وقال الشيخ المحدِّث حماد بن محمد الأنصاري (ت ١٤١٨): «إن الشيخ عبد الرحمن المعلمي عنده باع طويل في علم الرجال؛ جرحًا وتعديلًا وضبطًا...».

❁ وقال العلَّامة أبو تراب الظاهري (ت ١٤٢٣): «هو علَم من العلماء الأعلام البارزين، كان عبدًا أوَّاهًا ورعًا زاهدًا تقيًّا، لم يكن يدنس ثوبه برذيلة ولا اختارم مروءته».

---

(١) «قصص ونوادر» (ص٨٣-٨٥).

وقال أيضًا: «كان نحْويًّا بارعًا وعَرُوضيًّا، وذا معرفة باللغة وغريبها، حفِظ الألفية وبعض المتون في الأصول والفقه، ولقي الأكابر».

❁ وقال المؤرخ إسماعيل بن محمد الوشلي اليمني (ت ١٣٥٦): «الفقيه العلامة الأديب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي... رأيته فقيهًا نحْويًّا أديبًا لطيفًا شاعرًا فصيحًا».

❁ وقال الدكتور محمد سلطان محيي الدين: «هو نادرة الزمان، علامة الأوان، والأستاذ الناقد، والباحث المحقق، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني الشافعي، كان من أجلِّ العلماء الربانيين، وفضلاء اليمن الكبار... كان بارعًا في جميع العلوم والفنون، وتمهَّر في علم الأنساب والرجال، ونبَغ في تصحيح الكتب والتعليق عليها، وله براعة في البحث والتحقيق، وتبحُّرٌ وتمييز بين الخطأ والصواب، وكان واسع الاطِّلاع على تاريخ الرجال ووقائعهم... حقَّق كثيرًا من المخطوطات القيِّمة، وعلق عليها التعليقاتِ المبسوطةَ، والتقديماتِ النافعةَ، كثيرة الفوائد العلمية والتاريخية».

❁ وقال الدكتور محمود محمد الطناحي (ت ١٤١٩): «... كتاب «الأنساب» للسَّمْعاني، الأجزاء الستة الأولى بتحقيق العلامة المرضيِّ عنه إن شاء الله عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني المتوفَّى سنة ١٣٨٦هـ بمكةَ البلدِ الأمين».

❁ وقال الدكتور عبد الوهاب بن عبد اللطيف في تقديمه لكتاب «الفوائد المجموعة» للشوكاني: «الأستاذ الشيخ عبد الرحمن اليماني لا يجهل عِلمَه باحثٌ في علوم الحديث، وله مِنَّةٌ على الباحثين بما يحققه من الكتب الحديثية التي نشرت في الهند، وهو ذو باع طويل في علم رجال الأثر، وقد اجتهد في تحقيق هذا الكتاب

ونقد رواياته ورواته، معتمدًا على أوثق المصادر، حتى إنه صحَّح كثيرًا من أغاليط المؤلَّفات في هذا الفن، وهو بذلك جدير، وكان في علمه أمينًا رزينًا إذا لم يَعلم يقول في الراوي المجهول: لم أجده، لا أعرفه، وفيمن لم يتبين أمره: لم يتبين لي حالُه، بعبارة ضابطة محققة».

۞ وقال الشيخ أحمد بن فارس السلوم في كتابه «حفظ الله السنة»:

«ومن المعاصرين الذين لا غنى لك عن تحقيقاتهم، الحافظ عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا تظنَّ أن الرجل مجرد كتبي ناسخ؛ فإن له علمًا وحفظًا، يظهر ذلك في تعليقاته على الكتب التي حققها: كالجرح والتعديل، وتذكرة الحفاظ، وعلل ابن أبي حاتم، ولو لم يكن له إلَّا التنكيل لكفى.

وقد رأيت له كتابًا في أصول الطبع والتصحيح، أحسب أنه أول مُؤلَّف بلغة العرب في هذا الباب، كما أن كتاب الشيخ الأديب عبد السلام هارون «تحقيق النصوص ونشرها» أول كتاب عربي في هذا الفن، يوضح مناهجه، ويعالج مشكلاته».

أهم مؤلفات العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»:

هو أهمُّ وأكبر كتاب ألَّفه الشيخ، ويُعدُّ من المؤلفات النادرة الفريدة في القرون المتأخرة من حيث التدقيقُ والتحقيقُ وكثرةُ الفوائد، وهو الذي عرَّف الشيخ إلى قُرائه، فبه عرَفوا قوَّته العلمية، وقدرتَه على البحث، وبراعته في حلِّ المشكلات العويصة، بتحقيقٍ بالغ، وتجرُّدٍ نادر، ويؤازره علوُّ الأسلوب، وإنصاف الخصم، ولغة معتدلة في النقد والمناظرة.

وقد ألَّفه ردًّا على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ محمد زاهد الكوثري.

أما سائر مؤلفاته:

فإنه يُعَدُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المكثرين في التأليف؛ إذ تجاوز عدد مؤلفاته عشرين ومئة كتاب ورسالة[١] في العقيدة، والتفسير، والحديث وعلومه، والفقه، وأصوله، والنحو واللغة، وغيرها، بجانب تحقيقه لكثير من الكتب استقلالًا أو مشاركةً.

(١) وقد شارك فريق متخصص من الباحثين والمحققين في مشروع إحياء وطباعة وتحقيق جميع آثار ومصنفات الشيخ، بِناءً على مشورة وتوجيه العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتم إنجازه كاملًا في خمسة وعشرين مجلدًا، وطبعته دار عالم الفوائد سنة ١٤٣٤هـ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

خصائص تآليفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ

- أغلب مؤلفاته مبتكَر يتميز بالإبداع والجِدَّة.
- يرجح ما يعضده الدليل والحجة، ويمتاز بالإنصاف والتجرد.
- يتميز في بحثه بالأمانة العلمية، والدقة البالغة.
- له قدرة عجيبة فائقة على حل العُقد والمعضلات.
- اتسمت كتاباته بطريقة واحدة من حيث القوةُ والأصالةُ وصفاءُ المنهج.
- اختُصَّ بأسلوب أدبي عالٍ وبليغ خالٍ من التكلف والتعقيد.
- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ متعدد المواهب في أنواع العلوم والمعارف التي طرقها.

يقول الأستاذ علي بن محمد العمران:

«تكْشف لنا مؤلفات الشيخ قوَّتَه على الصبر على البحث والجَلَد على التفتيش والتنقيب والتتبُّع والمقارنة، في وقت لم تكن الفهارس قد ظهرت إلا في أضيق الحدود، فقد صرَّح الشيخ أنه ربما قرأ المجلد الكامل لاستخراج عبارة أو كلمة، وقد يبقى في تحقيق لفظة أو عبارة أيامًا، ويُكاتب العلماءَ والباحثين في أقطار الأرض مِن أجْلِ ضبطِ لفظة أو الوقوف على مصدر قصةٍ أو نحو ذلك»[(١)].

ومع هذا كلِّه، ومع ما اتَّصف به من الإبداع في التحرير والتدقيق وحل عويصات المسائل كان يتحلَّى بنكران الذات، ولم يكن يفخر بكتبه أو يمدح مصنفاته.

(١) «المدخل إلى آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي» (ص١٢٣).

وفاتــه:

في يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاث مئة وستة وثمانين (١٣٨٦) أدَّى الشيخ صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى غرفته في مكتبة الحرم المكي حيث كان يقيم، وتوفِّي على سريره رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذكر الشيخ حمد الجاسر أنه توفِّي منكبًّا على بعض الكتب في مكتبة الحرم المكي الشريف. وشُيعت جنازتُه من الحرم المكي، ودُفن بالمَعْلاة.

وقفاتٌ

مع أعداءِ السنة

وقفات مع أعداء السنة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعدُ؛

فقد انعقد الإجماع على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُوحَى إليه غيرُ القرآن، وانعقد إجماع المجتهدين من السلف والخلف على حُجِّية السنة، واتفقت على ذلك كلمتُهم، وتواطأت أفئدتهم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنةُ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن له أن يَدعَها لقولِ أحدٍ من الناس» اهـ(١).

وقال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو أن امْرأً قال: (لا نأخذ إلَّا ما وجدناه في القرآن)؛ لكان كافرًا بإجماع الأمة» اهـ(٢).

وقال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة باتفاق السلف، وما أَخبَر به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الله فهو في وجوب تصديقه والإيمان به كما أخبر به الرب تعالى على لسان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا أصل متفق عليه بين أهل الإسلام، لا ينكره إلَّا من ليس منهم» اهـ(٣).

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٣).
(٢) انظر: «الإحكام» (٢/ ٢٠٠).
(٣) «الروح» (ص١٠٥).

وقال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حَظَّ له في الإسلام» اهـ[1].

إن حجية السنة مما يُعلم من دين الإسلام بالضرورة، فهي معلومة للخاص والعامِّ، والعالمِ والجاهل.

إن سنة رسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم تَعْدَمْ منذ أزمان أعداءً لها، هم لو فقهوا أعداء للقرآن، يُشكِّكُونَ فيها، ويحاولون فصْلَها عن القرآن، وقد هيَّأ الله من أهل العلم مَن يذب عنها، ويدحض شُبَهَ أعدائها؛ تلك الشبه المعادة المكررة التي يتناقلونها جيلًا بعد جيل، ولا يزالون يجترونها، ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات:٥٣].

ولا عجب في ذلك؛ لأن أعداء الحق في كل عصر على وتيرة واحدة، وقلوبهم متشابهة فيما يَرِد عليها من الخواطر والشبهات:

ألا إنما الأيام أبناء واحدٍ ... وتلك الليالي كلها أخوات

فلا تطلبن من عند يوم ولا غدٍ ... خلاف الذي مرت به السنوات

(١) «إرشاد الفحول» (ص٣٣).

«القرآنيون» ليسوا قرآنين
بل فرقة ضالة تنبَّأ بخروجها رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

إن التشكيك في السنة النبوية الصحيحة التي تذعن لها جماهيرُ المسلمين، والتي أقامت صرح الفقه الإسلامي العظيم الذي لا تملك أمةٌ من أمم الأرض عشرَ مِعشاره، هو مَثَلٌ بارز لمحاولات أعداء الإسلام في القديم والحديث لإطفاء نور الإسلام، فقد أخذت هذه المؤامرةُ طريقَها إلى عقول بعض الفرق الإسلامية في الماضي، كما أخذت طريقها إلى عقول بعض الكتَّاب الإسلاميين في العصور المتأخرة.

ومن أعلام نبوة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه تنبَّأ بخروج فرقة ضالة تقول: إن الإسلام هو القرآن وحْدَه، ولا ترى حجية سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التشريع، وتقول: «حسْبنا كتاب الله»، وذلك فيما رواه المقدام بن معدي كرب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**أَلَا إِنِّي أُوتيتُ القرآنَ ومِثلَهُ معهُ، أَلَا يُوشِكُ رجُلٌ شبعانُ على أريكتِه يقولُ: عليكم بهذا القرآنِ، فما وجَدْتُم فيه من حلالٍ فأَحِلُّوه، وما وجَدْتُم فيه من حرامٍ فحَرِّمُوه! وإنَّ مَا حَرَّمَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كما حَرَّمَ اللهُ، أَلَا لا يَحِلُّ لكُمُ الحِمارُ الأهليُّ، ولا كُلُّ ذي نابٍ من السِّباعِ، ولا لُقَطَةُ معاهَدٍ إلَّا أنْ يَستغنيَ صاحِبُها، ومَن نزل بقومٍ فعليهم أنْ يُقْرُوهُ، فإنْ لم يُقْرُوهُ فله أنْ يُعْقِبَهُم بمثْلِ قِرَاهُ**» [صحيح].

وعن العِرْباض بن ساريةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**أَيَحْسَبُ أحدُكُمْ مُتَّكِئًا على أَرِيكَتِه، قد يَظُنُّ أن الله لم يُحَرِّمْ شيئًا إلَّا ما في هذا القرآن؟!**

أَلَا وإني، واللهِ، قد أَمَرْتُ، ووَعَظْتُ، ونَهَيْتُ عن أشياءَ إنَّها لَمِثْلُ هذا القرآنِ، أو أكثرُ» [حسنه الألباني].

وعن أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: **«لا أُلْفِيَنَّ أحَدَكُم مُتَّكِئًا على أَريكَتِه، يأتيهِ الأمرُ مِن بَعْدي ممَّا أَمَرْتُ به أو نَهَيْتُ عنه، فيقولُ: ما أدري، ما وَجَدْناهُ في كتابِ اللهِ اتَّبَعْناهُ!»** [صحيح].

إن التفريق بين القرآن والسنة تفريقٌ بين الله ورسله، و«القرآنيون» يتظاهرون بتعظيم القرآن وإجلاله، والغَيرةِ عليه، والدفاع عنه، وأنه الحجة التي ليس وراءها حجة[(١)]، وهذه الدعاوي هي «قنابل الدخَان» التي يطلقها المهاجمون لتغطية الزحف، فهم يحاولون نسف الأصل الثاني للتشريع وهم يرفعون شعار إخوانهم: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء:٦٢]! وإنك لو تفرست في سِيماهم وأعمالهم لشككت في صدق انتمائهم للإسلام، وحبِّهم لله عَزَّوَجَلَّ ولرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(٢)]، وأنهم ممَّن قال تعالى في حقِّهم: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠].

---

(١) ولو قال تعالى: «لا تحتجوا إلا بالقرآن» لساغ قولهم، ولكن القرآن الكريم شُحن بعشرات الآيات التي تؤكد حجية السنة، فليس أئمتنا هم الذين أنزلوا السنة الشريفة هذه المنزلة التشريعية السامية، ولكن الله تعالى هو الذي جعلها حجة مع القرآن الكريم.

(٢) ولذلك ترى الواحد منهم ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، لا يكل ولا يمل من بثِّ الشبهات ونفث السموم، ولا يُرى داعيًا -ولو مرة واحدة- إلى نصرة الشريعة، ولا التوحيد، ولا الصلاة، ولا الزكاة، ولا التوبة، إنه يقف حياته على الهدم والتخريب والتشكيك والقدح والطعن فقط لا غيرُ، ولا حَظَّ له في أي نوع من المؤهلات الشرعية التي تعطيه الحق في أن يتكلم في دين الله، بل يتقوَّل على الله بغير علم، ويفرح بما عند «مستشرقيه» من علم، ويفخر بأن شهادته الوحيدة: درجة جامعية تلقَّاها في جامعة إنكليزية عنوانها: «طرائق التعامل مع التراث»! وتراه يصول ويجول مخاطبًا العوام والجهلاء، متجنبًا العلماء والمحققين، صادقًا فيه قول الشاعر:

وإذا ما خلا الجبانُ بأرضٍ ... طلب الطعن وحْدَه والنِّزالا

الإسناد خَصِيصةُ الأُمَّةِ المحمدية

قال الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الإسناد من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له «مَن حدَّثك؟ بقيَ»، أي: بقي حيران ساكتًا.

وقال أيضًا: «بيننا وبين القوم -أي: المبتدعةِ والكذبةِ- القوائم» يعني: الإسناد.

وقال سفيان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاحٌ فبأي شيء يقاتل؟».

وقال الإمام الشافعي: «مَثَلُ الذي يطلب الحديث بلا سند كمثل حاطب ليل».

ويقول المستشرق شبرنجر:

«لم تكن فيما مضى أُمةٌ من الأمم السالفة، كما أنه لا يوجد الآنَ أُمةٌ من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر، الذي يتناول أحوال خمسِ مئةِ ألْفِ رجُلٍ وشئونهم» اهـ[١].

ويقول المستشرق مرجليوث: «ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم»[٢].

(١) نقلها عنه الأستاذ سليمان الندوي في «الرسالة المحمدية» (ص٦٢).
(٢) نقلها عنه العلامة المعلمي في مقدمة كتاب «الجرح والتعديل».

ورحم الله ابن حزم إذ يقول: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر المِلَل، وأما مع الإرسال والإعضال والطرق المشتملة على كذاب أو مجهول الحال، فكثير في نقل اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الملل الأخرى وأهل البدع والأهواء»[(١)].

(١) «الفِصَل» (٢/ ٨١).

حكم تكذيب الأحاديث الصحيحة

إنَّ كل حديث صحَّ إسناده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فالإيمان به واجب على كل مسلم، وذلك من تحقيق الشهادة بأن محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رسول الله، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**أُمِرْتُ أنْ أُقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللهُ، ويؤمنوا بي وبما جِئتُ به، فإذا فَعَلوا ذلك عَصَموا منِّي دماءَهم، إلَّا بحقِّها، وحسابُهم على الله**»(١).

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «إذا حدَّث الثقةُ عن الثقة إلى أن ينتهيَ إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فهو ثابت، ولا يُترك لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حديثٌ أبدًا، إلا حديثٌ وُجد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ آخَرُ يخالفه» اهـ.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «كلُّ ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بإسناد جيد أقررنا به، وإذا لم نقرَّ بما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ودفعناه، ورددناه؛ رددنا على الله أمره؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]».

وروى القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» من طريق أبي بكر الآدمي المقري: حدثنا الفضل بن زياد القطَّان قال: سمِعتُ أبا عبد الله -يعني: أحمد بن حنبل- يقول: «مَن رَدَّ حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فهو على شفا هلكة».

(١) متفق عليه.

وقال الإمام الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البَرْبَهاري -وهو من أعيان العلماء في آخر القرن الثالث وأول القرن الرابع من الهجرة- في كتابه «شرح السنة»: «إذا سمِعتَ الرجل يطعن على الآثار، ولا يَقْبَلُها، أو ينكر شيئًا من أخبار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فاتَّهِمْهُ على الإسلام؛ فإنه رجل رديء القول والمذهب، وإنما يطعن على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وعلى أصحابه؛ لأنَّا إنما عرَفْنا الله، وعرَفنا رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وعرفنا القرآن، وعرَفنا الخير والشر، والدنيا والآخرة: بالآثار» اهـ.

وقال البَرْبَهاري أيضًا: «وإذا سمِعتَ الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار؛ فاتَّهِمْهُ على الإسلام، ولا تَشُكَّ أنه صاحب هوًى مُبْتَدِعٌ» اهـ.

وذكر القاضي أبو الحسين في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا أنه قال: «ومن يخالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولةً، بلا قطع في سندها، ولا جرح في ناقليها، وتجرَّأ على ردِّها؛ فقد تهجَّم على رد الإسلام؛ لأن الإسلام وأحكامه منقولة إلينا بمثل ما ذكرتُ» اهـ.

وقال الموفَّق أبو محمد المقدسيُّ في «لُمعة الاعتقاد»: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وصحَّ به النقل عنه فيما شهِدْناه، أو غاب عنَّا، نعلم أنه حقٌّ وصدقٌ، وسواء في ذلك ما عَقَلْنا، وجَهِلْنا، ولم نطَّلِعْ على حقيقة معناه، مثل حديث الإسراء والمعراج، ومن ذلك أشراط الساعة، مثل خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صحَّ به النقل» اهـ.

ولمَّا حدَّث أبو معاويةَ الرشيدَ بحديث: «**احتجَّ آدم وموسى**»[١]، قال عَمُّ الرشيد: «أين الْتَقَيا يا أبا معاوية؟»، غضِب الرشيدُ من ذلك غضبًا شديدًا، وقال: أتعترض على الحديث؟! عَلَيَّ بالنِّطع والسيف. فأُحضر ذلك، فقام الناس يشفعون فيه، فقال الرشيد: هذه زندقة، ثم أمر بسجنه، وأقسم ألَّا يخرج «حتى يخبرني مَن ألقى إليه هذا». فأقسم عمُّه بالأيمان المغلظة: ما قال هذا له أحد، «وإنما كانت هذه الكلمة بادرةً مِنِّي، وأنا أستغفر الله، وأتوب إليه منها»، فأطْلقه[٢].

وفي «تاريخ بغداد» (١٤/ ٧، ٨):

حدَّث أبو معاويةَ الرشيدَ بحديث: «**احتَجَّ آدمُ وموسى**» وعنده رجل من وجوه قريش، فقال القرشي: فأين لقيه؟ فغضِب الرشيد، وقال: «النِّطْعَ والسيف، زنديق يطعن في الحديث»، فما زال أبو معاوية يُسَكِّنه ويقول: «بادرة منه يا أمير المؤمنين»، حتى سكن.

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: «والتحقيق أن كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حق، وليس أحدٌ أعلمَ بالله من رسوله، ولا أنصحَ لأمَّته منه، ولا أفصحَ، ولا أحسنَ بيانًا منه، فإذا كان كذلك؛ كان المتحذلقُ والمنكِرُ عليه مِن أضلِّ الناس، وأجهلِهم، وأسوئهم أدبًا، بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يُصان كلامُ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن الظنون الباطلة، والاعتقادات الفاسدة» اهـ.

(١) متفق عليه.

(٢) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٢٤).

أصحابُ الحديثِ هُمُ الطائفةُ المنصورة

قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَزالُ طائفةٌ مِن أمَّتي ظاهرين على الحقِّ حتَّى تقومَ الساعةُ**»(١).

وقد رجَّح كثير من الأئمة تعريف هذه الطائفة المنصورة بأنهم «أهل الحديث، وأصحاب الأثر»؛ وما ذاك إلا لأنهم أقرب الناس إلى تحقيق ما كان عليه السلف، وأتبعهم لهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال عبد الله بن المبارك في حديث: «**لا تزال طائفة...**»: «هم عندي أصحاب الحديث»، وقال عليُّ بن المَدِيني: «هم أصحاب الحديث»، وقال أحمد بن حنبل: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورةُ أصحابَ الحديث، فلا أدري من هم»، وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاريُّ في الحديث نفْسِه: «يعني: أصحابَ الحديث»، وقال أحمد بن سِنَانٍ: «هم أهل العلم، وأصحاب الأثر».

وقال أبو عُبيدٍ القاسمُ بن سَلَّام:

«المتبع للسنة كالقابض على الجمر، وهو اليوم عندي أفضل من ضرب السيف في سبيل الله عَزَّوَجَلَّ».

وقال سفيان الثوري: «الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض».

(١) متفق عليه.

ويقول يزيد بن زُرَيْع: «لكل دين فُرسانٌ، وفُرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد».

ويقول أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناءُ يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة. فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رَوَوْا حديثًا لا أصل له، ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبينَ لمن بعدهم أنهم ميَّزوا الآثار وحفِظوها».

وإذا تقرَّر أنه لا قيام للإسلام بدون سُنَّةٍ صدق فيهم ما قاله الإمام أبو داودَ الطَّيالِسيُّ: «لولا هذه العصابةُ لاندرس الإسلام» يعني: أصحابَ الحديث الذين يكتبون الآثار.

وقال الإمام أبو المُظَفَّرِ منصورُ بن محمد السَّمْعانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما سُئل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن الفرقة الناجية، قال: (**ما أنا عليه وأصحابي**)، فلا بد مِن تَعَرُّفِ ما كان عليه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه، وليس طريق معرفته إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك، وقد قال عُبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (بايَعْنا رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على... ألَّا نُنازِعَ الأمْرَ أهْلَه) الحديثَ[1]».

وكما يُرجَعُ في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوةً في هذه الأمة إلى أهل الفقه، ويُرجَعُ في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو؛ فكذا يُرجَع في معرفة ما كان عليه رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابُه إلى أهل الرواية والنقل؛ لأنهم عُنُوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه، والفحص عنه ونقلِه، ولولاهم لاندرس علمُ سُنةِ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يقف أحد على هديه وطريقته صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(١) متفق عليه.

فإن قيل: (فقد كثُرت الآثار في أيدي الناس، واختلطت عليهم)، فالجواب أن نقول: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقادَ الجهابذةِ الدراهمَ والدنانيرَ، فيميزون زيوفها، ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وُسِم بالغلط في الأحاديث فلا يروج ذلك على جهابذة الحديث، وورثةِ العلماء، حتى إنهم عدُّوا أغاليطَ مَن غَلِط في الإسناد والمتون، بل تراهم يَعُدُّون على كل واحد منهم في كم حديث غلِط؟ وفي كم حرفٍ حرَّف؟ وماذا صحَّف؟» اهـ[1].

وقال الإمام أبو بكرٍ الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرف أصحاب الحديث»: «وقد جعل الله تعالى أهْلَه -أي: الحديثِ- أركانَ الشريعة، وهَدَمَ بهم كلَّ بدعة شنيعة؛ فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمَّتِه، والمجتهدون في حفظ ملَّتِه، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحُجَجُهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوًى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تَعكُفُ عليه، سوى أصحابِ الحديث؛ فإن الكتاب عُدَّتُهم، والسنةَ حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نِسبتُهم، لا يُعرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقْبَلُ منهم ما رَوَوْا عن الرسول، وهم المأمنون عليه والعُدول، حَفَظةُ الدين وخَزَنَتُه، وأوعيةُ العلمِ وحَمَلَتُه، إذا اخْتُلِفَ في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمامٌ رفيع نَبِيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير

(١) نقله عنه ابن القيم في «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٤١٠).

مذاهبهم لا يتجاسر، مَن كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يَضُرُّهم مَن خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر إليهم بالسوء حسير، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ﴾»[(١)].

وقال الإمام أبو عثمان الصابونيُّ: «وعلامات أهل البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واحتقارهم واستخفافهم»[(٢)].

وقال ابن أبي داودَ في قصيدته:

ولا تـكُ مِـن قـومٍ تـلهَّوْا بدينهم ... فتطعنَ في أهل الحديثِ وتَقدحُ

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص٨-١٠).
(٢) «عقيدة السلف» (ص١٠١).

«... وعلى ألَّا نُنازِعَ الأمْرَ أهْلَهُ»

يحتج أعداء السنة بأن الأحاديث الضعيفة والموضوعة اختلطت بالصحيحة، وبما أننا لا نستطيع التمييز بينها فلنستأصل شجرة السنة من جذورها بسبب الحشائش التي نبتت حولها.

نقول: نعمْ وقعت أحاديثُ ضعيفةٌ وموضوعة، واختلطت بالصحيحة، لكن على مَن؟ إنها لا تختلط ولا تلتبس إلا على الجاهل الذي لا يحسن فنَّ وعلمَ التمييز بينهما.

وقولهم: «تعذَّر التمييزُ بينها» جوابه: أنه تعذَّر بل تعسَّر على أمثالكم، أما أهل الحديث المحققون فلا، وألْف لا!

فاعنَ به ولا تَخُضْ بالظنِّ ... ولا تقلدْ غيرَ أهلِ الفنِّ

إن الله تعالى عَلِم ما سيحدث من افتراء الكذب على رسول الله ﷺ، ومع ذلك فإنه أمرنا بالاحتجاج بالسنة وفرض علينا اتِّباعَها، لماذا؟

لأنه سبحانه تكفَّل بحفظ السنة كما تكفل بحفظ القرآن؛ بأن قيَّض لذلك رجالًا اصطفاهم لهذا الجهاد الشريف، واختصهم لحراسة السنة وحماية جنابها من كل دخيل.

فأَوْلى بكم -إن كنتم مخلصين- أن تحترموا الاختصاص؛ قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، وقد بايع الصحابةُ رسولَ الله ﷺ على: «**ألَّا نُنازِعَ الأمرَ أهلَه**».

عدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
وحُكْمُ مَن يطعن فيهم

الطعن في عدالة رواةِ السُّنة من صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين فمَن بعدهم إلى الأئمة أصحاب المصنفات الحديثية، من وسائل أعداء الإسلام -من غلاة المبتدعة الرافضة، والخوارج، والمعتزلة، والزنادقة- في الطعن في السنة المطهرة.

وغرضهم من ذلك تحطيم الوسيلة التي وصلت السنةُ النبوية بها، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمدًا على لا شيء؛ فيصبح لا شيء!

وقديمًا صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي داودَ السِّجِسْتانيِّ قال: «لما جاء الرشيد بشاكر -رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال: أخبِرْني، لِمَ تعلِّمون المتعلمَ منكم أولَ ما تعلمونه الرفضَ -أي: الطعن في الصحابة-؟ قال: إنَّا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلةُ أوشَكَ أن نبطل المنقول»[(١)].

قال الحافظ أبو زُرْعةَ الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا حق، والقرآن حق، وما جاء به حق،

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٠٨).

وإنما أدَّى إلينا هذا القرآنَ والسننَ أصحابُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أَولى، وهم زنادقة»[١].

وعن عبد الله بن مصعب قال: «قال المهدي: ما تقول فيمن ينتقص الصحابة؟ فقلت: زنادقة؛ لأنهم ما استطاعوا أن يصرِّحوا بنقص رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتنقصوا أصحابه؛ فكأنهم قالوا: كان يصحب صحابة السوء»[٢].

إن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «هم حجر الزاوية في بناء الأمة المسلمة، عنهم قبل غيرهم تلقَّت الأمةُ كتابَ الله عَزَّوَجَلَّ، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالغض من شأنهم والتحقير لهم، بل النظر إليهم بالعين المجردة من الاعتبار، لا يتفق والمركزَ السامي الذي تَبَوَّءُوه، ولا يوائم المهمةَ الكبرى التي انتدبوا لها، ونهضوا بها، كما أن الطعن فيهم والتجريح لهم يزلزل بناء الإسلام، ويقوِّض دعائم الشريعة، ويشكك في صحة القرآن، ويضيِّع الثقة بسُنة سيد الأنام»[٣].

يقول الخطيب البغدادي: «إنه لو لم يَرِدْ من الله عَزَّوَجَلَّ ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيهم شيءٌ مما ذكرناه، لأوجَبتِ الحالُ التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبَذْلِ المُهَج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين: القَطْعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين. هذا مذهب كافة العلماء، ومن يُعتد بقوله من الفقهاء»[٤].

(١) «الكفاية» للخطيب (ص٩٧).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٧٥).
(٣) «مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٣٣٤، ٣٣٥).
(٤) «الكفاية» (ص٩٦).

وقال ابن الصلاح: «للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع مَن يُعتد به في الإجماع من الأمَّة»(١).

وقال العراقي: «إن جميع الأمة مجمعةٌ على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم وذلك حين مقتل عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأجمع مَن يُعتد به أيضًا في الإجماع على تعديلهم؛ إحسانًا للظن بهم، وحملًا لهم في ذلك على الاجتهاد»(٢).

وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا تقرَّر لك عدالةُ جميعِ مَن ثبتت له الصحبةُ، عَلِمْتَ أنه إذا قال الراوي: عن رجل من الصحابة، ولم يُسَمِّهِ؛ كان ذلك حجة، ولا يضر الجهالة؛ لثبوت عدالتهم على العموم»(٣).

وقال الإمام الجُوَيْنيُّ: «ولعل السبب في قَبولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذي أتاح الله الإجماع لأجله: أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقُّف في رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولما استرسلت على سائر الأعصار»(٤).

(١) «علوم الحديث» (ص١٧٦).
(٢) «شرح ألفية العراقي» (٣/ ١٣، ١٤).
(٣) «إرشاد الفحول» (١/ ٢٧٨).
(٤) «البرهان في أصول الفقه» (١/ ٢٤٢).

الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
سُلَّمٌ لهدم السنة

نقل الحاكم عن الإمام أبي بكر ابنِ خُزَيْمةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أصنافَ الطاعنين في راوية الإسلام أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال: «**وإنما يتكلم في أبي هريرة** لدفع أخباره مَن قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معانيَ الأخبار: **إمَّا معطِّلٌ جَهْميٌّ** يسمع أخباره التي يَرَوْنها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة ويرمونه بما الله تعالى قد نزَّهه عنه؛ تمويهًا على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة، **وإما خارجيٌّ** يرى السيف على أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمِع أخبار أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خلافَ مذهبهم الذي هو ضلال لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة، **أو قَدَريٌّ** اعتزل الإسلام وأهله وكفَّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدَّرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في إثبات القدر لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها، **أو جاهلٌ** يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانِّه إذا سمِع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهبَ مَن قد اجتبى مذهبه وأخباره تقليدًا بلا حجة ولا برهان تكَلَّمَ في أبي هريرة ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفته

إذا كانت أخباره موافقةً لمذهبه! وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخبارًا لم يفهموا معناها» اهـ[١].

وعن أبي صالحٍ السَّمَّانِ قال: «كان أبو هريرة مِن أحفظِ أصحابِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يكن بأفضلِهم».

وفي هذا ردٌّ على من يحاول الربط بين المنزلة في الدين وكثرةِ الرواية، فالربط بينهما ليس من التحقيق العلمي في شيء.

وقال الإمام الشافعي: «أبو هريرة أحفظ مَن روى الحديث في دهره».

وقال الإمام الذهبي: «أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمِعه من الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأدائه بحروفه».

وقال أيضًا: «وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى، مع الجلالة، والعبادة، والتواضع».

وقال شمس الأئمة السَّرْخَسِيُّ: «إن أبا هريرة ممن لا يشك أحد في عدالته، وطولِ صحبته مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

إن كل هذه النقول وغيرها كثير تبيِّن لنا مدى افتراء الرافضة والمستشرقين وضعفاء الإيمان الذين اتَّهموا أبا هريرة بالكذب والخيانة في رواية الحديث، بسبب كثرة أحاديثه مع قلة صحبته.

يقول الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ رادًّا على المستشرق الخبيث جولدتسيهر ومقلِّده أحمد أمين صاحب «فجر الإسلام»: «الذي حمل حملات

(١) «المستدرك» (٣/ ٥١٣).

منكرة بأسلوب لطيف على هذا الصحابي العظيم من غير تثبت ولا تحقيق أو متعمدًا لذلك؛ ليحقق فكرة خبيثة في ذهن مستشرق ومغلوب على هواه ليشوِّهَ بها سيرة عظمائنا الذين نقلوا إلينا هذا الشرع وحفِظوه، ولكنا نقول للأستاذ أحمد أمين ولمن سبقه من المستشرقين ولمن يلحق بهم من المعاندين: إن صحابيًّا يظل يحدث الناس سبعًا وأربعين سنةً بعد وفاة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مسمع من كبار الصحابة وأقربِ الناس إليه من زوجته وأصحابه ثم لا يلقى إلا تجلة وإعظامًا، يرجع إليه في معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب، ويتزوج منه سيد علماء التابعين الإمام الجريء التقي الورع سعيد بن المسيب ابنته، ويتلقى عنه علمه وحديثه، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لم نسمع أن أحدًا من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يُجمعون على جلالته والثقة به، وينطوي في تاريخ الإسلام ثلاثةَ عشرَ قرنًا، وهي كلها شهادات صدق في أحاديثه وأخباره...

إن صحابيًّا بلغ في التاريخ ما بلغه أبو هريرة، يأتي إليه اليوم مَن يزعم أن المسلمين جميعًا -أئمةً وأصحابًا وتابعين ومحدِّثين- لم يعرفوه على حقيقته، وأنه في الواقع كان يكذب ويفتري، إن موقفًا كهذا يقفه بعض الناس من مثل هذا الصحابي العظيم، لَجديرٌ بأن يجلب لأهله والقائلين به الاستخفاف والازدراء بعلومهم وعقولهم معًا»[(١)].

إن حب هذا الصحابي الجليل لَعلامةٌ على الإيمان، وبُغْضَه لَعلامةٌ على النفاق، وهذا تصديقًا لدعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما سأله أبو هريرة بأن يدعو الله له

(١) انظر: «السنة ومكانتها في التشريع» (ص٣١٩).

بأن يحببه هو وأمَّه إلى عباده المؤمنين، ويحببهم إليهما، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللهم حَبِّبْ عُبَيْدَك هذا** -يعني: أبا هريرة- **وأمَّه إلى عبادك المؤمنين، وحَبِّبْ إليهمُ المؤمنين**». يقول أبو هريرة: فما خَلَقَ اللهُ مؤمنًا يسمع بي ولا يراني إلا أحبني[(١)].

يقول الحافظ ابن كثير: «وهذا الحديث من دلائل النبوة؛ فإن أبا هريرة محبَّبٌ إلى جميع الناس، وقد شهر الله ذكره بما قدره أن يكون من روايته من إيراد هذا الخبر عنه على رؤوس الناس في الجوامع المتعددة في سائر الأقاليم في الإنصات يوم الجمعة بين يدي الخطبة، والإمام على المنبر، هذا من تقدير الله العزيز العليم، ومحبة الناس له رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٢)] اهـ.

يقول فضيلة الأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس: «هذا أبو هريرة وعاء العلم، فكيف نجد في عصرنا من ينسب نفسه للإسلام ويُعرض عن قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والصحابةِ والتابعين، والأئمةِ الأعلام الهداة المهديِّينَ، ويأخذُ بقول الضالِّينَ المضلِّينَ؟!»[(٣)].

يقول العلامة المحدِّث أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد لَهِجَ أعداء السنة -أعداء الإسلام-، في عصرنا، وشُغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيكِ الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يَصِلوا -زعموا- إلى تشكيك الناس في الإسلام، تبعًا لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم، وما صح من الحديث في

(١) رواه مسلم رقْم (٢٤٩١).
(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ١٠٨).
(٣) «قصة الهجوم على السنة» (ص٨٨).

رأيهم إلا ما وافق أهواءهم، وما يتبعون من شعائر أوروبا وشرائعها، ولن يتورع أحدهم عن تأويل القرآن إلى ما يُخرج الكلام عن معنى اللفظ في اللغة التي نزل بها القرآن؛ ليوافقَ تأويلُهم هواهم وما إليه يقصدون!!

وما كانوا بأول من حارب الإسلام من هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديمًا، والإسلام يسير في طريقه قُدُمًا، وهم يصيحون ما شاؤوا، لا يكاد الإسلام يسمعهم، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم، وإما يدمرهم تدميرًا.

ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون، يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون! بفرق واحد فقط: أن أولئك الأقدمين -زائغين كانوا أمْ ملحدين- كانوا علماءَ مطَّلِعين أكثرهم ممن أضله الله على علم!! أما هؤلاء المعاصرون، فليس إلا الجهل والجرأة، وامتضاغ ألفاظ لا يحسنونها، يقلدون في الكفر، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم!!»[(١)].

(١) «تحقيق المسند» (١٢/ ٨٤، ٨٥).

دور المستشرقين في الطعن في السنة

قامت فكرة الاستشراق في أصلها[١] على أهداف سياسية قُصد بها الطعن في الإسلام، وخلعُ المسلمين من عُروته الوثقى، وزعزعة ثقة المسلمين بأصْلَي الدين: القرآن والسنة.

وقام اهتمامهم بالدراسات التراثية والإسلامية على أساس مبدأ: «اعرفْ عدوَّك» بهدف استكشاف كل الوسائل الممكنة من أجل هدم الإسلام من داخله.

قال الدكتور عبد العظيم الديب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن عنايتهم بالتراث كانت وما زالت وستظل من باب (اعرف عدوك)، فهذه الكتب التراثية هي الخرائط والصور لعقولنا، وعواطفنا، ومشاعرنا، واتجاهاتنا، واهتماماتنا، وحُبِّنا، وبغضنا، وغضبنا، ورضانا. فهي المفاتيح التي عرَفوا بها كيف يخططون لتدميرنا ثقافيًّا، واجتماعيًّا، وفكريًّا، وعلميًّا، بعدما حطَّمونا عسكريًّا وسياسيًّا»[٢].

---

(١) ولا ننكر -رغم ذلك- أن فئة من المستشرقين كان لهم -فيما يتعلق بالتراث الإسلامي والعربي- جهودٌ مشكورة، وأعمال موضوعية منصفة، ومع ذلك وفي كل الأحوال لا تجيز الشريعة للمسلمين أن يتعلموا دينهم وما يتعلق بكتابهم وسنته نبيهم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن يكفر بالله ورسوله ويكذِّب بالقرآن الكريم؛ لأن الكافر ساقطُ العدالة؛ لعدم إسلامه؛ قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٢٤]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الآية [الحجرات:٦]، فكيف بكافر؟!

(٢) «المستشرقون والتراث» (ص٤٣، ٤٤).

ووصَّى الزعيم الشيوعي الإيطاليُّ «توليياني» قبل موته عام ١٩٦٣م بـ«ألَّا يُحارَبَ الإسلامُ من خارج سلطانه ودائرته؛ لأن ذلك يثير ردود فعل كثيرة عند المسلمين، وإنما النهج الأمثل هو التسرب إلى داخل الإسلام، والقضاء عليه من داخله، باسم الاهتمام به وتجديده والغَيرةِ عليه» اهـ.

وقال الدكتور عبد الحليم محمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن من المعروف أن الاستشراق في طائفة كبيرة منه إنما هو امتداد للحروب الصليبية»، ثم يقول: «المستشرقون لهم صبيانٌ معروفون، إن لهم صبيانًا تابعين مقلِّدين»(١).

ويقول المنصِّر الأمريكي «جب»: «إن الإسلام مبنيٌّ على الأحاديث أكثر مما هو مبني على القرآن الكريم، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبق من الإسلام شيء، وصار شبه صبيرة طومسون، وطومسون هذا رجل أمريكي، جاء إلى لبنان فقدمت له صبيرة، فحاول أن ينقيها من البذر، فلما نقى منها كل بذرها لم يَبقَ في يده منها شيء»(٢).

وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة شاملة للتشكيك في الحديث النبوي كان المستشرق اليهودي «جولدتسيهر» الذي يعدُّه المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي، كما وصفه بذلك «بفانموللر»، وقال: وبالأحرى كان «جولدتسيهر» يَعتبر القِسمَ الأعظم من الحديث بمثابة نتيجة لتطور الإسلام الديني والتاريخي والاجتماعي في القرن الأول والثاني، فالحديث بالنسبة له لا يُعَدُّ وثيقة لتاريخ الإسلام في عهده الأول؛ عهد طفولته، وإنما هو أثر من آثار الجهود التي ظهرت في المجتمع الإسلامي في عصور المراحل الناضجة لتطور الإسلام.

(١) انظر: «السنة المفترى عليها» للبهنساوي (ص٢٣٨، ٢٣٩).
(٢) «التبشير والاستعمار» (ص٩٨).

كما بارك جولدتسيهر موقف المعتزلة من السنة النبوية، ورأى أن وجهتهم في رد الأحاديث بالعقل هي الوجهة الصحيحة التي يجب أن تناصَرَ وتؤيَّدَ ضد المتشددين الحرْفيين الجامدين على النصوص[١].

وعلى درب «جولدتسيهر» في موقفه من السنة صار المستشرقون ورددوا شبهاتِه، واعتبروا أنفسهم مدينين له فيما كتبه من شبهات حول السنة.

وفي هذا يقول عنه كاتب مادة (الحديث) في دائرة المعارف الإسلامية: «إن العلم مدين دينًا كبيرًا لما كتبه (جولدتسيهر) في موضوع الحديث، وقد كان تأثيرُ «جولدتسيهر» على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظمَ مما كان لأيٍّ من معاصريه من المستشرقين؛ فقد حدد تحديدًا حاسمًا اتجاه وتطور البحث في هذه الدراسات»[٢].

لقد تتابعت سلسلة الطاعنين في السنة الشريفة من بعد (جولدتسيهر) وأمثاله، تقتبس أقوالهم، وتقتفي آثارهم، وتردد خلفَهم شبهاتِهم، ولعل أشهر مَن رضي لنفسه أن يكون مجردَ «بوق» ينفخ فيه عدو السنة الصائل عليها (جولدتسيهر) هو أبو رية ومن لفَّ لفَّه، وسار على دربه من أبناء جلدتنا.

كبهميةٍ عمياءَ قاد زمامَها ... أعمى على عِوج الطريق الجائرِ

(١) انظر: «العقيدة والشريعة في الإسلام» (ص١٠٩، ١١٠).
(٢) «دائرة المعارف الإسلامية» (ص٢٣١).

أُكْذُوبةُ المستشرقينَ الكُبرى

مِن جهلِ المستشرقينَ الفاحشِ، أو تآمُرِهمُ الخبيثِ وحسَدِهم لأمة الإسناد: أنهم دأبوا على الترويج لأكذوبة تثير السخرية، يزعمون فيها أن جهود المحدِّثين انصبَّت بالكلية على الناحية الشكلية أو النقد الخارجي المتعلق بالسند، وأنهم تجاهلوا تمامًا النقد الداخلي المتعلِّقَ بمحتوى الحديث أي: مَتْنِه، وأنهم اكتفوا بتصحيح الحديث بِناءً على اتصال سند الرواة!

وتعلو النبرة العنصرية «الفوقية» حين يعلِّل بعضهم هذه الأكذوبةَ بأن العقل «العربي» أو «السامي» يقف عند الأشكال الظاهرية، ولا يتعمق في فَهم الموضوع!

وللرد على هذه الأكذوبة نؤكِّد بعض الحقائق:

الأولى: إن تسمية النقد الخارجي المتعلِّقِ بالسند ناحيةً «شكلية» عليه ملاحظتان:

۞ **الأولى:** أن المنهج النقدي للأخبار عند الغربيين ينصب على المتن وحْدَه، ولا يعول على السند، إلا من الناحية النظرية البعيدة عن الواقع، أما منهج المحدِّثين فقد انصبَّ على نقد السند والمتن معًا، وطُبِّق عمليًّا بشكل واسع ومنقطع النظير، لم -ولن- تصل إليه أمة من الأمم.

۞ **الثانية:** ما ذكره «ذهبي العصر» العلامة عبد الرحمن المعلِّمي اليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين قال: «ليس نقد الرواة بالأمر الهيِّن؛ فإنَّ الناقد لا بد أن يكون واسع

الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى وُلِدَ؟ وبأيِّ بَلَدٍ؟ وكيف هو في الدِّين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرَع في الطَّلب؟ ومتى سَمِعَ؟ وكيف سَمِعَ؟ ومع من سَمِعَ؟ وكيف كتابُه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدِّث عنهم، وبلدانَهم، ووَفَيَاتِهم، وأوقاتَ تحديثهم، وعاداتِهم في التحديث.

ثم يعرف مروياتِ الناس عنهم، ويَعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر بها... إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

ويكون مع ذلك: متيقظًا، مُرْهَفَ الفَهم، دقيق الفِطْنة، مالكًا لنفْسه، لا يستميله الهوى، ولا يَستفزُّه الغضب، ولا يَستخفُّه بادرُ ظنٍّ حتى يستوفيَ النظر، ويبلغ المقرَّ، ثم يُحسن في حُكمه فلا يجاوز ولا يقصِّر». انتهى[1].

الثانية: من الغباء الفاحش لهؤلاء المستشرقين المتطفلين أنهم يُلقون عداوة مصطنعة بين السند والمتن ويفرقون بينهما:

يقول الدكتور صبحي الصالح: «على أننا لن نرتكب الحماقة التي لا يزال المستشرقون وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم «الغزير» يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي؛ إذ يفصلون بين السند والمتن مثلما يُفصل بين خصمين لا يلتقيان، أو ضَرَّتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدِّثين في السند لا تُفصَل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم.

(١) من مقدمة تحقيقه لكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي، (المجلد الأول، ص/ ب ج).

وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحسَّ أن يَرِدَ عن طريق سند صحيح»[(١)].

الثالثة: «علم الدراية» وسيلة خادمة للمقصود الأعظم وهو «علم الرواية»:

ومن تأمَّلَ شروط المحدِّثين لتصحيح الخبر، وما وضعوه من أمارات يُعرف بها وضعُ الخبر؛ يتبين له تهافُتُ ادعاء متطفلة المستشرقين وأذنابهم أن المحدِّثين أهملوا نقد المتن، وأن اعتناء المحدثين بالإسناد لم يكن لِذاته، وإنما قُصد منه مصلحةُ المتن.

الرابعة: أن كل الشروط الخمسة لصحة الخبر هي شروط لضبط المتن:

وما يبدو من ظاهر الشروط المتعلقة بضبط السند هو في حقيقته مرتبط بالمتن ظاهرًا وباطنًا.

«فالشروط الثلاثة الأُولى لصحة الخبر -وهي: اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبط الراوي- هي في الظاهر شروط خاصة بضبط السند، وفي الحقيقة أن فِقدان أيِّ شرط يُخِلُّ بضبط المتن:

١- لأن عدم اتصال السند ينتج عنه أنواعٌ من الحديث الضعيف: المنقطع، والمعضل، والمعلَّق، والمدلَّس، والمرسَل، وكلها تخل بصحة المتن.

٢- وفِقدان عدالة الراوي ينتج عنها من الحديث الضعيف المخل بضبط المتن: الموضوع، والمتروك، والمنكر.

(١) «علوم الحديث ومصطلحه» (ص٢٨٣).

٣- وفِقدان ضبط الراوي ينتج عنه من أنواع الضعيف المخل بضبط المتن: المدرَج، والمقلوب، والمضطرِب، والمصحَّف، والمحرَّف، وغير ذلك.

فماذا بقي من شروط صحة الخبر سوى شرطَيْ عدم الشذوذ، وعدم العلة، وفقدهما ينتج عنه: الحديث الشاذ، والمعلَّل، وهما يخلان بضبط المتن.

فأين من كل هذا ما يُفترى كذبًا على المحدِّثين من عدم اهتمامهم بنقد المتن عشر مِعشار السند؟!!»[(١)].

يقول الدكتور خلدون الأحدب -حفظه الله-: «إنَّ النقد الخارجي للأحاديث -أي: نقدَ الأسانيد-، والذي عابه العائبون وسَمَّوه شكليًّا، يتصل اتصالًا وثيقًا بالنقد الداخلي -أي: نقدِ المتون-؛ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة، لا يَثبت بمجرد عدالتهم وصدقهم، بل لابد من اختبار مرويَّاتهم بعرضها على روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، وعلى أصول الدين وقواعده ومقاصده، وعلى صريح العقل، وثابت التاريخ، فما كان موافقًا قُبِلَ، وما كان مخالفًا رُدَّ.

ومِن ثَمَّ تجد عند نُقَّادِ الحديث في (كتب الجرح والتعديل):

١- نفي تضعيف الرواة من خلال مرويَّاتهم.

٢- تضعيف كثير من الرواة من أجل مروياتهم.

٣- اتهام كثيرٍ من الرواة بالوضع والاختلاق من أجل مروياتهم.

وهذا يؤكِّد قوة ارتباط نقد السند بالمتن، وعَلاقته بمرويات الرواة عَلاقةً وشيجة لا يصحُّ أن يدور حوْلها جدال»[(٢)].

(١) «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» للدكتور عماد الشربيني (٢/ ١٣٢).
(٢) «أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم» (ص٤٢).

الخامسة: أن علم «نقد المتن» كان أولَ علوم الحديث وجودًا:

وأن ظهوره سبق ظهورَ علم الإسناد، والجرح والتعديل، وقد مارسه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واستدرك بعضهم على بعض -كعائشةَ وعُمرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ وغيرِهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-، ولم يكن ذلك النقدُ صادرًا عن تهمة -حاشاهم-، وإنما من باب احتمال الخطأ أو النسيان ونحو ذلك.

السادسة: أنه لا تلازُمَ بيْن صحة السند وصحةِ المتن:

فصحة السند لا يلزم منها صحةُ المتن؛ إذ قد يكون شاذًّا أو معلَّلًا أو موضوعًا باطلَ المعنى، كما أنه لا يلزم مِن ضَعفِ السندِ ضَعفُ المتن؛ إذ يجيءُ بسندٍ آخَرَ صحيحٍ غير إسناده الضعيف.

ومن هنا قيدوا في حكمهم على الحديث بالصحة أو بالحُسن أو بالضَّعف بالإسناد دون متن الحديث، فيقولون: إسنادٌ صحيح، دون حديث صحيح، وإسنادٌ حسَنٌ، أو إسناد ضعيف، دون حديث حسن، أو حديث ضعيف.

قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يكون الإسناد كلُّه ثقات، ويكون الحديث: موضوعًا، أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليس؛ وهذا أصعب الأحوال، ولا يَعرِفُ ذلك إلا النُّقَّادُ»(١).

وقال الإمام المحقِّق ابنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد عُلِمَ أن صحة الإسناد شرطٌ من شروط صحة الحديث، وليست موجبةً لصحة الحديث؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمورٍ؛ منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وألَّا يكون راويه قد خالف الثقات أو شَذَّ عنهم»(٢).

(١) «الموضوعات» (١/ ٩٩، ١٠٠) (١/ ٢٣٤).
(٢) «الفروسية» (ص٦٤).

وأوضحُ مثال لذلك حديث الترمذي (٣٥٧٠)، وفيه أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شكا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تفلُّت القرآن من صدره، فقال له: «**أفلا أعلمك كلماتٍ تُثَبِّتُ ما تعلمتَ في صدرك؟**» فقال: أجل، قال: «**إذا كانت ليلة الجمعة فقم بأربع ركعاتٍ تقرأ فيهن: يس، والدخَان، وتنزيل** -أي: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ السجدة-، **وتبارك، ثم تدعو...**» وذكر الدعاء.

قال الذهبي: «وهو مع نظافة سنده حديثٌ مُنْكَرٌ جدًّا، في نفْسي منه شيء، فالله أعلم».

وهذا الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣١٦)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين»، فتعقَّبه الذهبي في «تلخيص المستدرك»، بقوله: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ شَاذٌّ، أخاف أن[١] يكون موضوعًا، وقد حَيَّرني والله جودةُ سَنَدِه».

السابعة: من مظاهر عناية المحدِّثين بضبط المتون:

- أنهم جعلوا من أمارات الحديث الموضوع:

مخالفته للعقل، أو المشاهدةِ والحس، مع عدم إمكان تأويله تأويلًا قريبًا محتملًا، وأنهم كثيرًا ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن، أو السنةِ المشهورة الصحيحة، أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق.

- وقد ضبطوا المقاييس المحْكمة لنقد المتن في ما يلي:

١- عَرْضُ السُّنَّة على القرآن الكريم.

٢- عرض السُّنَّة على السُّنَّة.

٣- عرض روايات الحديث الواحد بعضِها على بعض.

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، الحديث رقْم (٣٣٧٤).

٤- عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

٥- النظر إلى لفظ الحديث ومعناه.

٦- عرض الحديث على الأصول الشرعية العامة والقواعد المقرَّرة.

٧- النظر العقلي[١] في الحديث[٢].

---

(١) لأن العقل أساس النقل، بمعنى أن الوحي إنما يثبت بطريق العقل. لكن الفرق بين الوحي الإلهي والعقل هو الفرق بين الخالق والمخلوق، أي: ما بين الألوهية بكمالها المطْلق، والبشريةِ بنقصها ومحدوديتها. والعقل كالبصر، والوحي كالشعاع، والعقل كالسراج، والشرع كالزيت الذي يُمده، فهما متعاضدان، بل متحدان، وصحيح المنقول لا يمكن أن يعارض صريح المعقول.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما عُلِمَ بصريح العقل لا يُتصوَّر أن يعارض الشرع البتَّةَ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قَطُّ.
وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه؛ فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة، يُعْلَمُ بالعقل بطلانُها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع...
ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سَمْعٌ قَطُّ، بل السَّمْعُ الذي يقال إنه يخالفه:
إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرَّد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟!» انتهى من «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٤٧)، وانظره (١/ ١٥٠، ١٥١).

(٢) وقد أضاف الأصوليون والفقهاء إلى هذه الضوابط مقاييسَ أُخَرَ، على اختلافٍ بينهم في العمل ببعضها؛ وهي:
١- عرض السُّنَّة على الإجماع.
٢- عرض السُّنَّة على عمل الصحابة.
٣- عرض السُّنَّة على القياس.
٤- عرض خبر الواحد على ما تعمُّ به البَلْوَى.

ضوابط الحكم على حديثٍ بالوضع دون النظر في سنده[١]

١- مخالفته الصريحة للقرآن الكريم.

٢- مخالفته للثابت من الحديث والسيرة النبوية.

٣- مخالفته لبدهيات العقل أو الحسِّ.

٤- مخالفته لحقائق التاريخ.

٥- كونه مما لا يشبه كلام النبوَّة.

٦- مخالفته لمقصَد من مقاصد الشريعة، أو قاعدةٍ كلية قطعية من قواعدها.

الثامنة: موقف المحدِّثين من «زيادة الثقات» يدل على احتياطهم للمتن:

لأن زيادة الثقة تطرأ على (المتن) من راوٍ ثقة.

يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وزيادة راويها -أي: الصحيحِ والحسن- مقبولة ما لم تقع منافيه لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تُقْبَل مطلقًا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيرُه.

(١) وهذه الضوابط تعكس مدى إعلاء المحدِّثين لقيمة العقل وتوظيفه في الحكم على الأحاديث، ومن أجْل بيان هذه الضوابط ألف الإمام المحقق ابن قيم الجوزية كتابه «المنار المُنيف».

وإما أن تكون منافية بحيث يلزم مِن قَبولها رَدُّ الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيُقبل الراجح، ويرد المرجوح»[(١)].

التاسعة: أن اشتراط الفريق الذي يجيز الرواية بالمعنى أن يكون الراوي (عالمًا بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها) إنما كان لأجْل سلامة المتن:

فمَن لم تتوفر فيه هذه الشروطُ تَعَيَّنَ عليه أن يرويَ باللفظ الذي سمِعه، ولا يجوز له الرواية بالمعنى بلا خلاف[(٢)].

إن مبحث «تحرِّي اللفظ، والمجيء باللفظ» هو مَأْثُرةٌ أخرى من مآثر علماء الحديث، فإنهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث[(٣)]، وفرضوا وجوب تحري النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلي، ومنهم مَن أبى أن يُقَوِّمَ اللحن أو أن يُصلحَ الخطأ، واكتفى بإبداء رأيه على الهامش.

---

(١) «نزهة النظر» (ص٣٠).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٩٨).

(٣) ولذلك جعلوا من نوعَيِ الحديث المُصَحَّف: المصحَّفَ مَتْنُه، أي: الذي وقع في متنه تصحيف، ومثاله: حديث: «احتجر النبي ﷺ في المسجد» رواه الشيخان. أي: اتخذ حُجْرةً، صحَّفه بعضهم بقوله: «احتجم». وهذا القسم من تصحيف اللفظ، وقد يكون في المعنى كمن سمع خطيبًا يروي حديث: «**لا يدخل الجنة قَتَّاتٌ**» رواه الشيخان، والقتات: النَّمام، فبكى، وقال: ما الذي أصنع، وليست لي حرفة سوى بيع القت؟!
وانظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٦٩).

من «مصادرهم» تعرفونهم[١]

لكل علم مصادرُه المعتبرة التي تُعرف بها حقائقُه وقضاياه، فمَن لم يلتزم في بحثه بالرجوع إلى هذه المصادر، واستبدل بها مصادرَ غيرَ معتمدة ولا موثوقة؛ لم يكن لبحثه أي قيمة علمية، ولم يستحقَّ أن يُدرَج في عداد العلماء المحترمين.

إن دعاة الفتنة الطاعنين في السنة النبوية الشريفة حين يتناولون القضايا المتعلقة بتدوين السنة، وحجيتها، ورواتها من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتابعيهم يعتمدون على ثلاثة أنواع من المصادر:

النوع الأول: مصادر غير معتبرة، وعليها جُلُّ اعتمادهم في الحكم على السنة النبوية.

النوع الثاني: مصادرُ معتبرة حديثية، وهدفهم من ذلك تضليل القارئ بإيهامه أن تلك المصادر الحديثية المعتمدةَ تنتهي إلى ما انتهوا إليه من نتائجَ، مع أن هذه المصادر عَيْنَها تشهد بكذبهم، وتفضح خداعهم.

النوع الثالث: مصادر معتبرة غير حديثية، واعتمادهم ما ورد فيها من أحاديثَ ضعيفةٍ أو موضوعة تشهد لدعاواهم[٢].

(١) انظر: «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» للأستاذ عماد الشربيني (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

(٢) كحديث: «إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يُخالِفُ القرآن فليس عني» ونظائره، فقد قال فيه العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة، كلها موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد» اهـ. من «تحقيق الرسالة للشافعي» (ص٢٢٤). =

أما النوع الأول (مصادرهم غير المعتبرة) فتتنوع إلى ما يلي:

١- كتب خصوم السنة وأهلها من الخوارج، والرافضة، والمعتزلة، والباطنية؛ كالأصفهاني صاحب كتاب «الأغاني»، وما كتبه أعداء الإسلام من المستشرقين برُوح الحقد والتعصب الأعمى ضد الإسلام والمسلمين في «دوائر معارفهم غير الإسلامية»، وغير ذلك من كتبهم المسمومة.

٢- كتب لا صلة بينها وبين علوم السنة؛ ككتب الأدب، واللغة، والنحو، والشعر، والتاريخ لغير المحدِّثين.

٣- كتب من وضع الزنادقة، ولا يُعرف لها مؤلفٌ؛ كـ«ألف ليلة وليلة».

وحتى لا يقال: إن في هذا الكلام إجحافًا وتجنِّيًا على أصحاب المنهج العلمي -المزعوم- «وأهل التحقيق والتمحيص»؛ لننظر في المصادر التي اعتمد عليها الصنم الأكبر للمستشرقين «جولدتسيهر» وهو يهاجم السنة المطهرة في كتابه «دراسات محمدية».

نقل جولدتسيهر من كتب السنة الستة، و«موطأ مالك»، و«سنن الدارِمي»، و«مصابيح السنة» للبَغَوي، وهو وغيره في هذه الكتب المعتمدة، يخدعون قارئهم على ما سيأتي.

أما المصادر التي يعتمدها غالبًا في إصدار أحكامها، فهي:

١- «حياة الحيوان الكبرى» للدَّمِيري.

٢- «أدب القاضي» للخَصَّاف.

= ولأن لكل فنٍّ رجالَه، فالواجب ألَّا يُكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان، وإن جلَّ، بل لا بد من الرجوع إلى أئمة الحديث ونقَّاده؛ كي «**لا ننازعَ الأمر أهله**».

٣- «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني الشيعي.

٤- «معجم الأدباء» لياقوت الحَمَوي.

٥- «سيرة سيف بن ذي يزن».

٦- «سيرة عنترة بن شداد».

٧- كتاب «الخراج» لأبي يوسف.

٨- «فهرس ابن النديم».

٩- «كشف الظنون» لحاجي خليفة... إلخ.

وهذا غير المراجع التي قدمها نظراؤه من المستشرقين، وكُتبت بلا إنصاف، واعتمدت على مثل ما اعتمد عليه من المصادر.

صنم المستشرقين الأكبر «جولدتسيهر» بين الجهل والكذب

هاكَ مثالين يكشفان رسوخه في الجهل، وتلطُّخَه بالكذب والتحريف:

١- أما جهلُه الفاحش: فيتجلى في قوله: «لا نستطيع أن نعزوَ الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحْدَها، بل هناك أحاديثُ عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول، أو من عمل رجال الإسلام القدامى»[(١)].

﴿ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾.

أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الذي يقول بعض الأحاديث «الموضوعة»!!!

٢- وأما تحريفه وكَذِبُه: فيتجلى في نقله عن الإمام الزُّهْريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «إن الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديثَ»، فتعمد أن يحذف الألف واللام من لفظة «الأحاديث».

بينما قال الإمام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديثِ» أي: على تدوين السنة النبوية.

فصنم المستشرقين الأكبر قلب معنى كلام الزهري بتحريفه؛ ليخدمَ غرضه الخبيث، وليلبس معناه على القارئ إلا من أمعن النظر في المعنى، ورجع بدقة إلى أصل عبارة الإمام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) «العقيدة والشريعة» (ص٤١، ٤٢).

فتعريف كلمة (الأحاديث) يفيد أن الإكراه وقع على كتابة الأحاديث النبوية، أي: على تدوينها؛ لأن الزهري كغيره ممن دَوَّنوا السنة كانوا يتحرجون من التدوين؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قد نهى عن كتابة السنة، وقال: «**لا تكتبوا غير القرآن، ومَن كتب عنِّي شيئًا غير القرآن فلْيَمْحُهُ**» [رواه مسلم]. ولقد أراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك حِفظَ خاصية الإعجاز للقرآن، فمنع التدوين العامَّ للسُّنَّة. ولكن الأمراء لما وجدوا أن السنة قد دخل عليها ما ليس منها بفعل الملحدين والمنافقين، ووجدوا أن القرآن جُمع وكُتب وقد حُفظ، ومِن ثَم لا خوف لأن يختلط بالسنة؛ أمروا بكتابة الأحاديث النبوية، فجاء الخليفة عمر بن عبد العزيز وأمر ابن شهابٍ الزهريَّ بمباشرة هذه المهمة، فسجَّل الزهري ذلك، فيقول: إن الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، فأتى (جولدتسيهر) فحرَّف الكلمة إلى: (أكرهونا على كتابة أحاديث)؛ ليُسخِّرَها في خدمة غرضه ودعواه أن الأئمة اخترعوا أحاديثَ ووضعوها مداهنةً أو خضوعًا لقهر السلاطين[1]!

(١) انظر: «السنة المفترى عليها» للأستاذ سالم البهنساوي (ص٢٣٩، ٢٤٠).

محمود أبو رية وعدوانه على السنة النبوية الشريفة (١٨٨٩-١٩٧٠م)

لولا أن أبا رية يُعاد ذكره عند الطاعنين في السنة والحديث مستشهدين بكتابه وعند المدافعين عنها نقضًا لكلامه؛ لكان نسيًا منسيًّا.

أما الذين ذكروه، وأشادوا به، وسعوا في طباعة كتبه، وخلعوا عليه أفخم الألقاب؛ فهُم أعداء السنة ومبغضو الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[1]، وكل حاقد على الإسلام وشريعته.

يقول الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «انتسب أبو رية إلى الأزهر في صدر شبابه، فلما وصل إلى مرحلة الشهادة الثانوية الأزهرية أعياه أن ينجح فيها أكثر من مرة، فلما يئس عرض نفسه على جريدة كانت تصدر في بلده على أن يكون مصححًا للأخطاء المطبعية فيها، واستمر على ذلك سنين، ثم وُظف كاتبًا بسيطًا في دائرة البلدية هناك، وظل كذلك حتى أحيل إلى التقاعد (المعاش)، وكان حين ترك الأزهر -أو بالأصح حين تركه الأزهر لغبائه وكسله- يقف على قارعة الطريق يسخر من طلاب الأزهر، فيبدي لهم استهزاءه بهم؛ لانقطاعهم إلى تعلم الدين وشرائعه، ويرى ذلك دليلًا على سخف عقولهم، هذا هو أبو رية كما حدَّثنا عنه أهلُ بلده من العلماء ورجال الفكر والأدب، لم يستطع النجاح في الشهادة الثانوية،

(١) كمرتضى الرضوي صاحب كتاب «مع رجال الفكر في القاهرة».

ولم يجلس إلى أستاذ، ولا أخذ العلم عن عالم، وإنما كان صحفيًّا، أي: يأخذ علمه من الصحف كما كان يعبر سلفنا الصالح، قد كانوا لا يرون من فعل ذلك مستحقًّا للقب طالب العلم، ولا أهلًا لأن يُعبأ بأقواله وآرائه. وبذلك تعرف سر حقد أبي رية على العلماء، وسبب جهله المخجل بفَهم النصوص، وسر جرأته في تحريف أقوال العلماء من صحابة وتابعين فمن بعدهم جرأة لا يقدم عليها من يخاف الله ويعلم ما أعد الله للكاذبين من أليم العذاب وسوء المصير...»[(١)].

لقد تورط أبو رية في الكذب وتحريف النصوص عن مواضعها، حتى قال شيخ الأزهر الأسبق د. عبد الحليم محمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن مقاييس البحث العلمي الصحيح في كل عصر، تُسقط عدالة أبي رية، وتَشهد به ككذاب وكمحرف للكَلِم عن مواضعه»[(٢)].

وقال الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الرجل جاهل مغرور، كذاب جريء على تحريف النصوص التي ينقلها جرأةً لم يصل إلى قلة الحياء فيها كبارُ المستشرقين اللاهوتيين المتعصبين، وأنه مع ذلك قليل الأدب، بذيء اللسان، يسعى إلى الشهرة عن هذا الطريق كما سعى إليها ذلك الأعرابي الذي بال في بئر زمزم في موسم الحج، فلما سُئل عن سبب جريمته أفاد بأنه فعل ذلك ليتحدثَ الناس عنه ولو باللعنات! فحملتني أمانة العلم على أن أتعرض بلمحة خاطفة له ولكتابه، بيَّنتُ فيها جهله، وافتراءه على الله، وعلى رسوله، وعلى العلم والعلماء، وتحريفَه لنصوصهم وأقوالهم، كما بيَّنتُ أنه ليس لكتابه أي قيمة علمية، وكيف

(١) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٤٦٦) بتصرف.

(٢) «القرآن والنبي» للدكتور عبد الحليم محمود. ومع ذلك وصف «طه حسين» -في تقديمه لكتابه- أخطاءه بأنها «هَنَات لا بأس عليه منها»!

وهو مملوء بالأكاذيب والمفتريات؟! وكشفت عن مدى غروره في زعمه أن كتابه لم يسبق له مثيل، وأنه كان يجب أن يؤلَّف مِثلُه قبل ألْفِ سنة! ولكن حملة العلم من التابعين والأئمة المجتهدين وعلماء الفقه ورجال الحديث خلال ألف سنة لم يوهَبوا ذكاءً كذكائه الذي ادخره الله له وحْدَه دونهم منذ الأزل ليكونَ له شرف هذا البحث العلمي الذي سيغير وجه التاريخ، ويقلب الدراساتِ الإسلاميةَ رأسًا على عقب، ويجعل المستشرقين وروَّاد الثقافة الحديثة يتجهون إليه كمجدد مصلح للإسلام في آخر الزمان!»[(١)].

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الرجل يكشف عما في خبيئة نفسه من تهالك على الشهرة ولو في الإثم والفجور، فقد ادعى أن كتابه الأول أحدث ضجة لم يحدثها كتاب عربي من قبل إلا كتاب طه حسين! ويفتخر بأن كتبًا أُلِّفت في الرد على كتابه، وأن مجلات تناولته بالنقد... هذا هو أبو رية على حقيقته: جاهل يبتغي الشهرة[(٢)] في أوساط العلماء، وفاجر يبتغي الشهرة بإثارة أهل الخير، ولَعَمْري إن أشقى الناس من ابتغى الشهرة عند المنحرفين والموتورين بلعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

إن هذا الرجل قد اشتهر بلا شك، فكتابه الأول اشترت أكثرَ نُسَخِه إحدى السفارات الأجنبية في القاهرة وأرسلَتْها؛ لتودَعَ في مكتبات الجامعات الغربية

---

(١) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» (ص٤٦٤، ٤٦٥).

(٢) ومن ذلك أنه كان يتهافت على وصل أسبابه بأسباب (المشاهير)؛ ليُذكَرَ بهم، وقد كتب مرَّة إلى الأديب مصطفى صادق الرافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستشيره في شيء من هذا، فكان من ردِّ الرافعي عليه -كما في «رسائله»- (ص٢٣): «... وأمَّا ما وصفتَ من أمر صاحبكم (الرجل الكبير) الذي أمَّلتَ أن تكبر به: فكأنك لَمَّا تعرفْ هؤلاء الكبراء، ولم تقرأ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا﴾ [الأحزاب:٦٧]. فلعنة الله على كل ٩٩٩ من الألف من هذه الفئة...».

فتكونَ بين أيدي الحاقدين على الإسلام ورسوله وصحابته، يستندون إليها فيما أورده في كتابه من أكاذيبَ وأباطيلَ، وكتابه الثاني قد اختفى من الأسواق تمامًا برغم حداثة طبعه، ولم نستطع العثور على نسخة منه إلا بواسطة بعض أصدقائنا الشيعة، فليهنأ أبو رية فقد صارت كتبه توزع -لوجه الله!- في الغرب والشرق، وليفتخر بهذه الشهرة بكل ما يجب من تيه واعتزاز...»[(١)].

وقال الشيخ زكريا علي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أبي رية: «وكم حدثني عن الرواج الذي لقيه كتابه، وأنه نفد في وقت قصير، وأن من يطلبه اليوم يدفع فيه ضعف ثمنه، ثم تبين لي كساد هذا الكتاب، ورأيته يباع على سور الجنينة بربع القيمة»[(٢)].

وقال أيضًا: «وصاحب الكتاب يتمتع بقسط وافر من الغرور؛ فقد أخبرني قبل ظهور كتابه هذا بأنه أطلع عليه الشيخَ أحمد شاكر، فأنكر ما فيه، وأطلع عليه غيرَه من العلماء فكان موقفهم مثلَ موقفه، ثم علل الكاتب ذلك منهم بقوله: طبعًا كيف يؤيدون مثل هذا الكتاب وهو قنبلة الموسم التي ستأتي على كتبهم بالبوار وعلى تجارتهم بالكساد! إنهم بذلك إنما يدافعون عن أرزاقهم ومعايشهم!

... يا سبحان الله!! الشيخ أحمد شاكر الذي أفنى عمره في خدمة الإسلام بخدمة حديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد عرَف ذلك له كلُّ محب لدينه في مِصرَ وغير مِصرَ ينصح هذا الرجل وينهاه عن نشر هذا الكتاب الخبيث، فيأبى عليه غروره إلا المضي في سبيله وضلاله»[(٣)].

---

(١) «نفسه» (ص٤٦٧).
(٢) «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٤).
(٣) «نفسه» (ص٦).

مصادر (أبي رية) في كتابه (أضواء على السنة)[١]

«اعتمد أبو رية في تحقيقه العلمي المزعوم على كتب السنة الستة و«المَوطَّأ» والدارِمي، وغير ذلك من مصادرَ معتمدةٍ، وكان الهدف من ذلك خداع القارئ وإيهامه بأهمية البحث.

أما المصادر التي اعتمد عليها في إصدار أحكامه على السنة المطهرة ورواتها؛ فهي:

١- «تاريخ التمدن الإسلامي» لجرجي زيدان.

٢- «العرب قبل الإسلام» لجرجي زيدان.

٣- «دائرة المعارف الإسلامية» للمستشرقين.

٤- «تاريخ الشعوب الإسلامية» لكارل بروكلمان.

٥- «المسيحية في الإسلام» للقَسِّ إبراهيم لوقا.

٦- «العقيدة والشريعة في الإسلام» لجولدتسيهر.

٧- «أحاديث عائشة» للسيد مرتضى العسكري.

٨- «ابن سبأ» للسيد مرتضى العسكري.

٩- «أبو هريرة» لعبد الحسين شرف الدين.

١٠- «أصل الشيعة وأصولها» لمحمد الحسين آل كاشف.

١١- «البيان والتبيُّن» للجاحظ.

١٢- «الحيوان» للجاحظ... إلخ.

(١) «السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام» للدكتور عماد السيد الشربيني (ص١٦٧).

وبهذه اللمحة السريعة في مصادر بعض الطاعنين في السنة المطهرة: يتضح بشكل جلي عدمُ نفعها في أي دراسة للحديث الشريف؛ إما لبُعد مادة بعضها عن الحديث الشريف، أو لأن البعض الآخر منها لا ينفع لتحامل أصاحبها، وجُلُّهم من النصارى، والمستشرقين، وغلاة الشيعة.

أما المصادر المعتبرة فإنها قطعًا لا تنتهي إلى النتائج المزعومة التي ادَّعاها أبو رية، بل كلها تأتي على بنيانه من القواعد ليخر عليه السقفُ مِن فوقِه؛ وهي:

١- «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

٢- «شروط الأئمة الستة» و«الخمسة» للمقدسي، والحازمي.

٣- «مقدمة ابن الصلاح».

٤- «قواعد التحديث» للقاسمي.

٥- «شرح القاري على نخبة الفِكَر لابن حجر».

٦- «تقييد العلم» للخطيب البغدادي.

٧- «الموافقات» و«الاعتصام» للشاطبي.

٨- «الإحكام» للآمِدي.

٩- «الإحكام» لابن حزم.

١٠- «منهاج السنة» لابن تيميَّةَ.

١١- «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر.

١٢- «البداية والنهاية» لابن كثير.

١٣- «العواصم من القواصم» للقاضي ابن العربي.

١٤- «تأويل مختلف الحديث» لابن قُتَيْبةَ.

فهل يجرؤ عاقل على القول بأن تلك المصادرَ المعتمدةَ التي ذكرها محمود أبو رية وغيرها يقول أصحابها بمثل قوله الخبيث أو تنتهي إلى ما انتهى إليه؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾.

وقِسْ على ذلك سائرَ دعاة الفتنة وأدعياء العلم من المستشرقين ودعاة اللادينية عندما يستشهدون في هجومهم على السنة المطهرة بمصادرَ معتمدةٍ، فالأمر لا يخرج عن إيهام القارئ وتضليله بأن أصحاب تلك المصادر الموثوقة ينتهون إلى ما انتهوا إليه.

أما إذا ذكروا من تلك المصادر المعتبرة حقائقَ مُسَلَّمًا بها عند أهل العلم فلا يخرج حالهم في هذه الحالة عن ثلاثة أمور:

أولها: الاستشهاد بتلك الحقائق المسَلَّمِ بها في غير موضعها؛ إيهامًا للقارئ بأن أصحاب تلك المصادر المعتبرة التي ذكرت تلك الحقائق يلتقون معهم في فكرتهم ومقصدهم، ومن ذلك ما سبق في شبهة الوضع، وكثرة الوضاعين، واستشهادهم بكلام الأئمة في أسباب الوضع وأصناف الوضاعين بأن ذلك أضعف الثقة بالسنة وبحجيتها، هذا في حين ذكر علماء المسلمين أسباب الوضع وأصناف الوضاعين في مصادرهم لبيان جهود المحدِّثين في كشف الكذابين، وأنه لم يَخْفَ أمرُهم على حفَّاظ السنة، وأنها خرجت سليمة معافاة من فتنة الوضاعين، فذكروا كل هذا كميزة وفضيلة.

إلا أن أعداء السنة نقلوا من مصادر علماء المسلمين تلك الميزة واستشهدوا بها في غير موضعها ونشروها على أنها نقيصة.

فتأملْ كيف ينشرون مميزات السنة على أنها عيوب!

ثانيها: الاستشهاد من المصادر المعتبرة بحقائقَ مُسَلَّمٍ بها لكنها «مبتورة»، فيكتفون بذكر ما يشهد لدعواهم، ويغضون الطرف عما يفحمهم.

ومن ذلك ما فعلوه في «شبهة النهي عن كتابة السنة»؛ حيث نقلوا من المصادر المعتبرة المؤرخة لذلك البابَ الذي يؤيدهم في دعواهم كـ«باب الآثار والأخبار الواردة عن كراهة كتاب العلم»، وغضوا الطرف عن بقية الأبواب الواردة في المصادر المعتبرة نفْسِها التي استشهدوا بها، والتي ترد على شبهتهم، كـ«باب وصفِ العلة في كراهية كتابة الحديث»، و«باب الآثار والأخبار الواردة عن إباحة كتابة العلم».

ثالثها: الاستشهاد من المصادر المعتبرة بتحريف النصوص عن مواضعها أو بترها عمدًا، وهذا من مأخذ أهل البدع بالاستدلال (تحريف الأدلة عن مواضعها) كما قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الملامح العامة لمنهج أبي رية في كتابه[١]

أولًا: يدعي أبو رية دعاوي عريضة دون أن يدلل عليها، أو يحاول أن يدلل فيعوزه الدليل، أو يستدل فيأتي دليلُه قاصرًا عن دعواه[٢].

ثانيًا: فشِلَ أبو رية في أن يستوعب كلام أئمة الحديث وجهابذتهم في منهجية التعامل العلمي مع «مُشْكِل الحديث».

وفشِلَ في أن يدرك عظمة الضوابط التي حددها الأئمة من أجْل «نقد المتون»[٣]، والشروط المعتبرة في حقِّ مَن له الحقُّ في ممارسة هذا النوع من النقد.

ثالثًا: كان أبو رية يستروح للآثار المتشابهة، وبدل أن يردها إلى الأدلة المحْكمة كان ينفخ في الطعون التي توهمها في الأحاديث ورواتها، ويجعل من الحبة قبة؛ ليهز ثقة الناس في السنة ورواتها، ويتكثرَ من الشبهات ويتشربها[٤].

---

(١) اختصرته من «النقد الإجمالي لكتاب أبي رية» للعلامة الدكتور محمد أبو شُهبة، في كتابه «دفاع عن السنة» (ص٣٤-٣٩).

(٢) وعلى سبيل المثال: أفاض وأكثر من النقول في مباحث «الرواية بالمعنى»؛ ليستخلصَ منها نتائجَ هي أبعد ما تكون من دلالات تلك النقول.

(٣) انظر ما سبق (ص٤٦).

(٤) وما أروع ما حكاه الإمام المحقق ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال لي شيخ الإسلام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقد جعلتُ أُورِد عليه إيرادًا بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة، فيتشربها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة؛ تمرُّ الشبهات بظاهرها، ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربتَ قلبك كلَّ شبهة تمر عليها صار مقرًّا للشبهات».

رابعًا: اعتمد أبو رية في التدليل -أحيانًا- على أكاذيب المستشرقين التي صنعوها في معاملهم، ثم استوردها منهم أذنابُهم مِن بني جلدتنا.

خامسًا: ولحاجة في نفسه تعمد أن يُوجز إيجاز مُخِلًّا في مبحث «العدالة والضبط» مع أنها أخطر ما يقوم عليه علمُ الرواية ونقد المرويات، ومع ذلك حظيا من اهتمامه ببضعة أسطر؛ لأنه لو ذكر تأصيل علماء السنة في ذلك لعاد ذلك بالنقض على كثير من دعاواه.

سادسًا: كان يستدل بأحاديثَ موضوعةٍ؛ لأنها -فقط- توافق هواه، كما فعل في استدلاله بحديث عرض السنة على القرآن، وخبر: «أن عمر حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدَّرْداءِ في المدينة بسبب إكثارهم من الحديث».

سابعًا: ولأنه كان يصدر عن هواه؛ طَوَّعتْ له نفْسُه أن يشكك في أحاديثَ صحيحةٍ تخالف مَشْرَبَه وتُبطل غرضه؛ كحديث: «**ألا إني أُوتيتُ الكتابَ ومِثلَه معه**»، وحديثِ الإسراء والمعراج، وحديث: «**لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثَلَاثةِ مَساجِدَ**» الذي عدَّه من الإسرائيليات!

ثامنًا: جارى (المستشرقين) في بحث «وضع الأحاديث في الفضائل» وزعمهم أن العصبية المذهبية والسياسية كانت وراء وضع هذه الأحاديث؛ ولذلك عَمَّ الحكم بالوضع على كل خبر يدل على فضيلة لصحابي أو يشهد لفكرة.

تاسعًا: لم يكن أبو رية بصدد بحث علمي موضوعيٍّ نزيهٍ، ولكن ما كتبه كان نفثات مصدور امتلأ صدره ببراكين الغيظ والغل والحقد على خير مَن

طلعت عليهم الشمس بعد الأنبياء؛ خيرِ أمة أخرجت للناس؛ صحابةِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي الله عنهم أجمعين[١].

عاشرًا: أَسَفَّ هذا الدجال، وأفحش، وأساء الأدب، وتحامل تحاملًا قبيحًا على راوية الإسلام السيد الجليل أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يَرْجُ له وقارًا، وطوَّعت له نفسُه الأمارةُ بالسوء أن يستهدفه بكل نقيصةٍ وجارحة من القول[٢].

(١) وقد رماهم عدوُّ نفسه -حاشاهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بالغباء والسذاجة والغفلة، حين زعم أن أحبار اليهود نشروا بينهم أحاديثَ نسبوها زورًا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتقبلها منهم الصحابة، فقال: «وأنَّى للصحابة أن يفطنوا لتمييز الصدق من الكذب من أقوالهم -أي: الأحبارِ الدهاة- وهم من ناحية لا يعرفون العبرانية التي هي لغة كتبهم، ومن ناحية أخرى كانوا أقل منهم دهاءً، وأضعف مكرًا، وبذلك راجت بينهم سُوق هذه الأكاذيب، وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاء بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه» اهـ. من «أضواء» (ص١٤٧).

(٢) ويكفي أن ترجمته لراوية الإسلام -أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- استغرقت أكثر من خمسين صفحةً من كتابه النحس، طافحة بالسفاهة والشتم وسوء الظن والافتراءات التي يكذبها العقل والنقل، وتشي بجهله الفاضح بأقدار الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومكانتهم عند الله تعالى، وعلو منزلتهم في العلم والصدق والنزاهة والضبط والعدالة.

قل لي: من يصفق لك؟
أقل لك: من أنت؟

ما إن صدر كتاب أبي رية حتى أقبل عليه كل متآمر على السنة، حريصٍ على إطفاء نورها، قال الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحين أَلَّف بعض الجاهلين المغرورين كتابًا عن السنة ينتهي إلى التشكيك بالسنة كلِّها ويَفيض بالحقد البذيء على أكبر رواتها من الصحابة وهو أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، تلقفت الجهات الأجنبية الاستعماريةُ هذا الكتابَ فبعثت به إلى جميع الجامعات الغربية»[(١)].

وممن رحب بالكتاب وانشرح به صدرًا: الرافضةُ الغلاة الذين امتلأت قلوبهم غيظًا على صحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورضي الله عنهم أجمعين.

ومنهم صدر الدين شرف الدين الذي احتضن كتاب أبي رية الجديدَ عن أبي هريرة[(٢)]، وطبعه، وقدَّم له... وزعم أنه وجد فيه «العالم المحقق الذي لا يُشق له غبار».

وصدر الدين هذا ابن «عبد الحسين» الذي كَفَّر أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وزعم أنه من أهل النار ببشارة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!

ولقد كان كتاب «عبد الحسين» عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عمدة أبي رية فيما كذب به على أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفيما وصفه به من بذيء السباب والشتائم[(٣)].

(١) «السنة ومكانتها» (ص٤٦١).
(٢) «نفسه» (ص٤٦٩).
(٣) «نفسه» (ص٤٦٩).

وفي كتابه «حليف مخزوم» جَرَّد صدر الدين أبا بكر وعمر وكبار الصحابة المبشَّرين بالجنة ممن توفِّي رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو عنهم راضٍ من فضائلِ الصدق والصراحة والوفاء والإخلاص للحق والغَيرة على مصلحة الإسلام، وهم أبرز وجوه حضارتنا، وأكثرُها إشراقًا، وأخلدها آثارًا، وأنبلها أخلاقًا باعتراف أشد الغربيين تعصبًا على الإسلام وحضارته، واتهمهم بالمكر والخداع والسعي وراء المصالح الشخصية والكذب على الناس... إلى آخر هذه الصفات التي يربأ هذا (الصدر) أن يتحلى بها أدنى الناس منزلة وصلة به[1].

(١) المصدر السابق (ص٤٧٠).

عُلماءُ رَدُّوا على أبي رية

روى المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تزال طائفةٌ من أمَّتي**[1] **ظاهرين حتى يأتيَهم أمرُ الله وهم ظاهرون**» [متفق عليه].

وعن ثَوْبانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتيَ أمر الله وهم ظاهرون**».

[رواه مسلم]

والمراد: الظهور بالحجة والبرهان، وهذا دائم في كل عصر ومكان، وقد يكون معه أحيانًا الظهور بالقوة والسلطان كما وقع في عصور الإسلام الأولى واستمر أكثر من اثني عشرَ قرنًا.

ومنذ رفع أبو رية لواء ضلالته قيض الله تعالى له من أئمة الطائفة التي ضمن الله بقاءها ظاهرة منصورة على من ناوأها وخالفها، فردوا كيده في نحره، وكسروا شوكته، ووَسَموه على الخُرطوم، ونقضوا عليه غزله الذي توهَّم قوَّته، وتتابعت ردود أهل العلم وصيارفة الحديث متعاقبةً متناصرة ترد كيد الكذاب المفتري الذي طغى وغوى، ونطق عن الجهل والهوى، واستطال على مصابيح الدجى:

جَـاءت تَـهَـادَى مُـشـرفًـا ذُرَاهـا ... تَحِـنُّ أُولاهـا عـلـى أُخْـراهـا

(١) قال الإمام البخاري: «هم أهل العلم»، وقال الإمام أحمد: «إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم»، وقال القاضي عياض: «إنما أراد أحمدُ: أهلَ السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».

ولا تكاد تجد عالمًا من علماء السنة صنف منذ ظهور كتاب أبي رية في الدفاع عن السنة ونقض شبهات أعدائها إلا وتضمن كتابه الرد على أبي رية وأذنابه.

كان أول ما نشر أبو رية من أفكاره مقالات حول «الحديث المحمدي» في مجلة «الرسالة» العدد (٦٣٣) (رمضان ١٣٦٤هـ - أغسطس ١٩٤٥م)، وحينذاك بادر العلامة الدكتور محمد أبو شُهبة بالرد عليه في مقال نشرته «الرسالة» في العدد (٦٤٢).

وفي سنة (١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م) نشر كتابه «أضواء على السنة المحمدية»، وقدَّم له د. طه حسين، ونشر الدكتور أبو شُهبة ردودًا عليه في «مجلة الأزهر»، وتتابعت طبعات كتابه، ثم أصدر الدكتور أبو شهبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد الوافي عليه في كتابه «**دفاع عن السنة والرد على شبهات المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين**» في (شوال ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م).

- وردَّ عليه العلَّامة محمد عبد الرزاق حمزة (ت١٣٩٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «**ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية**».

- وردَّ عليه الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ملحق كتابه المبارك «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» الذي صدر عام (١٩٦١م)، قال في أوله:

«حين كنت أعد كتابي (**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**) للطبع اطَّلعت على كتاب لرجل يدعى «محمود أبو رية» زعم فيه أنه يمحص السنة مما علق بها تمحيصًا علميًّا دقيقًا لم يُسبق إليه! فلما اطَّلعت على كتابه هالني ما رأيت فيه من تحريف للحقائق، وتلاعبٍ بالنصوص، وجهلٍ بتاريخ السنة، وشتمٍ وتحامل على صحابة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كبارهم كأبي بكر وعمرَ وعثمانَ إلى صغارهم كأنس وعبد الله بن عمرَ وعبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهم جميعًا، وقد امتلأ قلبه

بالحقد على أكبر صحابي حَفِظَ سُنةَ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونقلها لأهل العلم من صحابة وتابعين حتى بلغوا -كما قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ- ثمانمائة، كل واحد منهم جبل من جبال العلم والفَهم والهداية، ذلك هو أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فخلصت من قراءتي لذلك الكتاب إلى أن صاحبه متآمر مع أعداء الإسلام الذين ما بَرِحوا يعملون على هدم كِيان السنة النبوية، وعلى تشويه سمعة صحابة رسول الله الذين حملوا إلينا علمه وهدايته، وبذلوا في سبيل ذلك أوقاتهم وجهودهم ودماءهم وأموالهم» اهـ.

- وردَّ عليه العلَّامة المحدِّث عبد الرحمن بن يحيى المعَلِّمي اليماني في كتابه «**الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة**»، وهو الكتاب البديع المحرَّر الذي جاء واسطة العِقد، ونهاية التحقيق، طبع في «المطبعة السلفية» لصاحبها الشيخ محب الدين الخطيب سنة ١٣٧٨هـ، وأُعيد تصويره مرارًا، وطبع ضمن مجموع (آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي) بتحقيق الأستاذ علي بن محمد العمران - طبعة عالم الفوائد (١٤٣٤هـ).

وما أجمل ما ختم به ذهبي العصر بحثه حول حديث «**من كذب عليَّ**»؛ إذ تكلم رَحِمَهُ اللَّهُ كلامَ الواثق المطمئن بوعد ربه عَزَّوَجَلَّ بحفظ الذكر (الكتابِ والحكمةِ):

«فليطمئنَّ المسلمون على الحديث النبوي؛ فإن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لم يهمله إلى أن يُبْعَثَ لتنقيحه أبو رية وأضرابه بعد قرابة أربعةَ عشرَ قرنًا، وإن أئمة المسلمين المؤمنين بالله ورسوله حقًّا لم يكن جهادُهم طولَ أعمارهم سُدًى»[(١)].

(١) ملحق «الأنوار الكاشفة» (ص٤٦٠، ٤٦١).

مِن دُرَرِ ذَهَبِيِّ العَصرِ

كان ذهبي العصر المعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يؤلِّف «**الأنوار الكاشفة**» قد علَّق على كتاب أبي رية في تقديمه لكتاب «**ظلمات أبي رية**» للعلَّامة محمد عبد الرزاق حمزة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد وقع في هذا التعليق فوائدُ نفيسةٌ قَلَّ مَن يدركها ويفصح عنها كما فعل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فرأَيْنا إثباتها هنا مختصرةً؛ لتتمَّ الفائدة[1].

(١) وأصلها ملحقان بطبعة دار عالم الفوائد الأولى عام ١٤٣٤ هـ.

مُشْكِلُ القرآنِ والسُّنَّة
سببُه، والحِكمةُ منه

«اعلمْ أن الناس تختلف مداركُهم وأفهامُهم وآراؤهم ولا سيَّما فيما يتعلَّقُ بالأمور الدينيَّة والغَيبيَّة؛ لقصور عِلمِ الناس في جانب علم الله تعالى وحِكمتِه؛ ولهذا كان في القرآن آياتٌ كثيرةٌ يستشكلها كثير من الناس، وقد أُلِّفَتْ في ذلك كتبٌ[١]. وكذلك استشكل كثيرٌ من الناس كثيرًا من الأحاديث الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منها ما هو من رواية كبار الصحابة أو عددٍ منهم كما مرَّ؛ وبهذا يَتبيَّنُ أن استشكال النصِّ لا يَعني بُطلانَه.

ووُجودُ النصوصِ التي يُستشكل ظاهرُها لم يقعْ في الكتاب والسنة عَفْوًا، وإنما هو أمرٌ مقصود شرعًا؛ ليَبْلُوَ اللهُ تعالى ما في النفوس، ويَمتحِنَ ما في الصدور، ويُيَسِّرَ للعلماء أبوابًا من الجهاد العلمي يَرفَعُهمُ اللهُ به درجاتٍ»[٢].

(١) منها كتاب «تأويل مُشكِل القرآن» لابن قُتَيْبَةَ، و«تفسير آيات أَشكلت» لابن تيميَّةَ.
(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص: ٣٠٨).

حِكمةُ وُجودِ الآياتِ المُتشابِهةِ مع الآياتِ المُحْكَمةِ

«نريد نُقَّادًا يؤمنون بأنَّ مِن الحكمة في إنشاء اللهِ الخَلْقَ هذه النشأةَ أن يَبْلُوَهم أيُّهم أحسَنُ عملًا، ويَبْلُوَ ما في نفوسهم، ويُمَحِّصَ ما في قلوبهم؛ فاقتضى ذلك أن يكون في كتاب الله مع الآيات المُحْكَماتِ آياتٌ متشابهات ونحو ذلك مما يُبرِزُ مرَضَ المريض؛ كإخباره بما يستبعده عُبَّادُ العادة، وبما تُنكِرُه العقولُ المصطنعة، وكضَرْبِه المَثَلَ ببعوضة فما فوقَها، وإقسامِه بما أَقسَمَ به، وإخبارِه عن النار بأنَّ عليها تسعةَ عَشَرَ، وغير ذلك مما المقصود منه أن تُبرَزَ خفايا النفوس؛ فمَن كان من أهل العلم والإيمان لم يُزَحْزِحْهُ ذلك، بل إنْ فَهِمَ وإلَّا قال: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]. وإنْ كان مِن مرضى القلوب وجَدَ مُتنفَّسًا يَنفثُ عنده مقتضى مرضه؛ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]...

فإذا وجَدوا في السُّنة مِن هذا القبيل لم يَستنكِروه»[(١)].

(١) الملحق الثاني بـ«الأنوار الكاشفة» (ص: ٤٤٥).

حِكمةُ اللهِ شاملةٌ

وفي بحث (الرواية بالمعنى):

بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفرق بين القرآن إذا أُمِر بكتابته وبين غيره هو أن ألفاظ القرآن مقصودةٌ لِذاتِها دون الأحاديث، فهي مقصودة القصد الأعظم لمعانيها، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«نعمْ، إنَّ الرواية بالمعنى مَظِنَّةُ الخطأ في الجملة، ولكن هذا أيضًا من مقتضى أصل الابتلاء؛ ليَتبيَّنَ مَن يُبالغُ في الحرص على الوفاء بالمعنى ممن يُقصِّرُ، ويكونَ للعلماء مجالٌ للبحث والنظر واستخراج الخطأ، وبقَدْرِ ما يَجِدُّون في ذلك مخلصين واقفين على الصراط المستقيم يكون فوزُهم وثوابهم.

أمَّا تَمَنِّي بعضِ الناس أن تكون الأحاديثُ كُتِبَتْ أو أنها رُويتْ بألفاظها، فهذا مِن جنس تَمَنِّي أن يكون اللهُ تعالى جعل القرآنَ مشتملًا على جميع مقاصِدِ الدين بالدَّلالاتِ القاطعة، وتَمَنِّي ألَّا يكونَ في القرآن مُتشابِهٌ، وألَّا يكونَ فيه الآياتُ التي يَتشبَّثُ بها الزائغون... إلى غير ذلك، وهذه غفلةٌ عن حِكمةِ أحكمِ الحاكمينَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

إنَّ حكمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شاملةٌ لكلِّ شيء، حتى وضْع الوضَّاعين وكذِب الكاذبين، لله عَزَّوَجَلَّ حكمةٌ بالغة في تمكينهم منه؛ ففي ذلك بروزُ ما في نفوسهم من حب الباطل، وبذلك تتمُّ عليهم الحجَّة، وفي ذلك ابتلاءٌ للناس، وفتحُ مجال

لاجتهاد أهل العلم وجهادِهم، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في بيان مصداقِه: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾، إلى أن قال: ﴿وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١٣٩-١٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١].

وقال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة:٢١٤].

فليعلمْ أبو رية أنَّ مِن شيوخ الحشويَّة -كما يسمِّيهم- مَن إنْ ثَقُلَ عليهم كتابُه هذا لِحُبِّهم للإسلام؛ فإنهم لا يَرَوْنَه أكثرَ من دعوة يدعوهم الله عَزَّوَجَلَّ بها إلى الجهاد في سبيل إعلاء كلمته، ويعلمون أنهم إنْ شمَّروا عن سواعد الجِدِّ وبَذَلوا ما يَسَعُهم من الجُهد، فقد فازوا في هذا الابتلاء برِضوان الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، سواءٌ أحصل ما يرغبون فيه من استجابة كثير من الناس للحق أمْ لم يحصل»[(١)].

(١) المصدر السابق (ص٤٥٤-٤٥٦).

عَدَمُ الأمرِ بكتابةِ الحديثِ فَتَحَ أبوابًا عظيمةً مِنَ العُبوديَّةِ للّٰه تعالى بالجِهادِ العِلْميِّ

وجوابًا عن سؤال: لماذا لم يأمُرِ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكتابة الحديث؟

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«... إنَّ العلة الصحيحةَ: أنَّ ألفاظ القرآن مقصودةٌ لِذاتها قصدًا مؤكَّدًا؛ لأنه كلام الله عَزَّوَجَلَّ، مُتعبَّدٌ بتلاوته كما أُنزِلَ، ولألفاظه السَّهمُ الأوفر من إعجازه، وهو من العَظَمةِ بأعلى الدرجات.

والأحاديث ليست مِثلَه فيما ذُكِر، بل هناك ما يقتضي ألَّا يؤمَرَ بكتابتها؛ وذلك أمْران:

الأول: المشقَّة؛ لِقِلَّةِ الكُتَّابِ، وقِلَّةِ ما يُكتَبُ فيه.

الثاني -وهو الأعظم-: ما يقتضيه أصلُ الابتلاء الذي مرَّتِ الإشارةُ إليه، وهو الأصل الذي بُنِيَتْ عليه هذه النشأةُ الدنيا.

ومَن أحَبَّ التَّبصُّرَ فيه فليراجِعِ الآياتِ القرآنيةَ التي فيها ذِكرُ البلاء أو الابتلاء، وهي كثيرة.

ولأجْلِ هذا الأصلِ جعَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أكثَرَ حُجَجِ الحقِّ بَيِّنةً واضحةً لمن يُحِبُّ الحقَّ ويحرصُ عليه ويؤْثِرُه على الهوى بجميع أنواعه، غَيْرَ ظاهرةٍ لمن يحبُّ الباطلَ ويحرصُ عليه ويؤْثِرُه.

وبيانُ ذلك: أنه معروفٌ مشاهَدٌ أنَّ مَن يحبُّ شيئًا ويحرص عليه ويؤْثِره على كلِّ ما سواه يكفيه في اختياره لأمر من الأمور أن يغلب على ظنِّه أنه محصِّلٌ لمحبوبه. هذا أمرٌ معلوم يقينًا، حتى لو أن إنسانًا ادَّعى أنه يحبُّ أمرًا حبًّا شديدًا يؤْثِرُه على كل شيء ثم عُرِض عليه عمَلٌ يغلب على ظنِّه أنه محصِّلٌ لذلك الأمر الذي ادَّعى حُبَّه فلمْ يلتفتْ إليه؛ عَلِمْنا كَذِبَ دَعْواهُ. وقد نَصَّ القرآنُ على هلاك أقوامٍ مع وصفِه لهم بأنهم مرتابون.

أمَّا لو كانت حُجَجُ الحقِّ قاهرةً لا يُمكِنُ أحدًا أن يرتاب فيها؛ لكان إيمانُه بها إيمانَ مُلْجَأٍ. فلو حصَلَ لأكفرِ الناس عِلمٌ قاهرٌ كعِلمِه بأن الأربعة ضِعفُ الاثنين، لو حصل له عِلمٌ كهذا بأنه إن لم يُسْلِمْ خُلِّد في نار جهنَّمَ؛ لأسلَمَ رغمًا عن هواهُ.

وليس المقصودُ من الدين إرغامَ الناس على الحق؛ إنما مقصودُه ابتلاءُ ما في نفوسهم من الحب للحق أو الحب للباطل.

وأنت ترى دَلالاتِ القرآن كثير منها ليست بقاهرة، ومن الحكمة في ذلك: الابتلاءُ؛ فالمحبُّ للحق تكفيه الدَّلالةُ الظاهرة، والمحبُّ للباطل يَتأوَّلُ ويَتعلَّلُ.

وحكمةٌ أخرى؛ وهي: أن يجاهد المسلم في سبيل فَهْمِ المعنى الصحيح، ويجاهِدَ نفْسَه في حملها على الدَّلالةِ الظاهرة.

وكلَّما كان الجهادُ أشَقَّ كان الفوزُ في الامتحان أَبْيَنَ، وكانت العبادةُ وثوابُها أَعظَمَ.

وليس المقصودُ هنا أنه لا يُشترَطُ في الإيمان الإيقانُ؛ وإنما المقصود أنه يَكفي في قيام الحجَّةِ الظهورُ البَيِّنُ، فمَن قَبِلَ فقد فاز في الابتلاء، ثم إنْ حافَظَ على ذلك

فهو في طريقه إلى الإيمان؛ قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد:١٧]، ومَن أبى فقد سقط في الامتحان، ثم إنِ استمرَّ على عناده استحَقَّ الوَبالَ؛ قال الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠].

فهكذا عدَمُ الأمر بكتابة الحديث؛ قُصِد منه ابتلاءُ الناس بحفظه، وابتلاؤُهم في أدائه على وجهه، وابتلاؤُهم في تمييز صحيحه من سقيمه، وابتلاؤهم في اتِّباعه عند ظهور دَلالتِه وإن لم تكن قاهرةً... إلى غير ذلك.

على أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قال لرسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٦-١٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

والذِّكرُ إن لم يشمل السُّنَّةَ بلفظه شملها بمعناه، بل يشمل اللغةَ التي يُفهم بها؛ لأن مقصود الحفظ هو بقاءُ الحجَّةِ قائمةً، والتَّمكُّنُ من الوصول إلى الحق دائمًا إلى قيام الساعة؛ لأن محمدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتمُ الأنبياء؛ فتكفَّلَ الله تعالى بحفظ شريعته، بحيث مَن طلب الحقَّ فيها بإخلاصٍ وصِدْقٍ وجَدَهُ، فلا يخفى قبلَ أجلِ فناء الدنيا، وإلَّا اقتضت الحكمةُ إرسالَ غيرِه.

وهذا التكفُّلُ بالحفظ لا يعني إعفاءَ الأمَّة من وجوب عمَلِ كلِّ ما مِن شأنه الحفظُ، ألَا ترى أن الكفالة الصريحة بحفظ القرآن لم تَمنَعِ الصحابةَ لَمَّا استَحَرَّ القتلُ في اليمامة بالقُرَّاءِ، لم يمنع الصحابةَ عِلمُهم بالكفالة عن أن يُبادِروا بجمع القرآن؟»[(١)].

(١) المصدر السابق (ص: ٤٥١-٤٥٣).

المحتويات

المقدمة..... ٥

ذهبي العصر في عيون علماء العصر

من شهادات العلماء والفضلاء في حق العلامة المعلمي..... ٩
أهم مؤلفات العلامة المعلمي ١٦
خصائص تآليفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ..... ١٧
وفاته ١٨

وقفات مع أعداء السنة

الإجماع على حجية السنة وبيان أنها ضرورة دينية..... ٢١
«القرآنيون» ليسوا قرآنيين، وإنما هم فرقة ضالة تنبَّأ بخروجها
رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ٢٣
الإسناد خصيصة لأمة محمد رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ٢٥
حُكمُ تكذيب أحاديث رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصحيحة..... ٢٧
أصحاب الحديث هم الطائفة المنصورة..... ٣٠
«... وعلى ألا ننازع الأمرَ أهلَه»..... ٣٤
لن نستأصل شجرة السنة من جذورها بسبب الحشائش التي نبتت حولها.... ٣٤

المحتويات

عدالة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وخطورة الطعن فيهم..... ٣٥
الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُلَّم لهدم السنة..... ٣٨
دور المستشرقين في الطعن في السنة..... ٤٣
أكذوبة المستشرقين الكبرى..... ٤٦
دحض دعوى المستشرقين وأذنابهم أن المحدثين أهملوا نقد المتن..... ٤٨
من «مصادرهم» تعرفونهم..... ٥٥
صنم المستشرقين الأكبر «جولدتسيهر» بين الجهل والكذب..... ٥٨
محمود أبو رية وعدوانه على السنة الشريفة..... ٦٠
مصادر أبي رية في كتابه «أضواء على السنة»..... ٦٤
الملامح العامة لمنهج أبي رية في كتابه..... ٦٨
قل لي: من يصفق لك؟ أقل لك: من أنت..... ٧١
علماء رَدُّوا على أبي رية..... ٧٣
من دُرَر ذهبي العصر..... ٧٧
المحتويات..... ٨٥

تم بحمد الله

إخراج فني
+201220483504

ملاحظات للقارئ:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملاحظات للقارئ:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....